الباب السادس

قضايا اقتصادية

- الأزمة المالية العالمية ومستقبل العمالة في دول الخليج العربي ..... د. جهاد صبحي القطيط
  د. أحمد عبد الحميد ذكر الله
- تأثير الأزمة المالية العالمية على السياسات النفطية العربية ..... أ. عبد الحافظ الصاوي

الأزمة المالية العالمية ومستقبل العمالة في دول الخليج العربي

د. جهاد صبحي القطيط
د. أحمد عبد الحميد ذكر الله

المدرسان بقسم الاقتصاد - كلية التجارة - جامعة الأزهر

ملخص الدراسة

يعيش العالم على وقع الحدث الاقتصادي الكبير، وهو الأزمة المالية الاقتصادية التي بدأت بضرب معظم أسواق المال في العالم، وخاصة مركز أسواق المال العالمية. ويعتبر هذا الحدث أزمة جديدة في طبيعة النظام الرأسمالي؛ إذ الأزمات ملازمة له، كما تؤكد على فشله في تلبية احتياجات الأفراد، وعدم قدرته على قيادة الاقتصاد العالمي، مما يدفع إلى البحث عن بديل للنظام الرأسمالي.

لقد انعكســت هذه الأزمة على الاقتصاد الخليجي؛ وذلك لوجود مجموعة من الروابط بينه وبين الاقتصاد العالمي تستوجب الأزمة المالية الاقتصادية وضع مجموعة من السياسات والإجراءات لمواجهة الآثار السلبية على العمالة الأجنبية في منطقة الخليج العربي، والتي يعاني ســوق العمل بها من هيمنة العمالة الأجنبية، وخاصة الآسيوية؛ نتيجة الاختلالات الهيكلية والكلية التي يعاني منها، مما عزز من حاجة سوق العمل الخليجي للطلب المتزايد على العمالة الأجنبية لمواجهة متطلبات التنمية الواسعة التي بدأت منذ السبعينيات -نتيجة محدودية عدد السكان- حتى بلغت أرقامًا كبيرة، وتجاوزت نِسَبهم في بعض الدول مجموع عدد السكان الأصليين.

وفي هذا الإطار، فإن هذه الدراسة تهدف إلى تقديم مجموعة من السياسات والإجراءات للخروج من الآثار الســلبية للأزمة المالية الاقتصادية العالمية على واقع ومســتقبل العمالة الأجنبية في منطقة الخليج العربي. وذلك من خلال التعرف على جذور الأزمة المالية الاقتصادية، وأسباب حدوثها، وانعكاسها على الاقتصادات الخليجية، والتعرف على التداعيات الســلبية للأزمة الماليــة الاقتصادية على العمالة، وكيفية الحد من هذه التداعيات،

هذا وتتعدد المواقف تجاه مســتقبل العمالة في منطقة الخليج العربي بين معارض لها؛ لأنها تفســد سوق العمــل بأكمله، ومؤيد لها؛ بســبب دورها الفعال في اســتمرارية معدلات النمو، وفي إنجــاز مرافق البنية الأساسية. وتجدر الإشارة إلى أن مستقبل العمالة سوف ينحسر لظروف تتعلق بمنطقة الخليج العربي.

ثم تشــير الدراسة إلى مجموعة من السياسات والإجراءات التي تساعد الدول الموردة والمستقبلة للعمالة على الخروج من تلك الأزمة بأقل الأضرار. وتختتم الدراسة بأهم المقترحات والتوصيات لتفعيل دور الدول الموردة والمستقبلة للعمالة في الحد من الآثار السلبية للأزمة المالية على العمالة.

الأزمة المالية العالمية ومستقبل العمالة في دول الخليج العربي

د. جهاد صبحي القطيط
د. أحمد عبد الحميد ذكر الله

المدرسان بقسم الاقتصاد - كلية التجارة - جامعة الأزهر

مقدمة:

شـــهدت دول منطقة الخليج العربي طفرة مالية منذ بداية الســـبعينيات عقب الطفرة البترولية، التي كان لها دور كبير في تمويل وتشـــييد البنية التحتية، والهياكل الاقتصادية، والبرامج التنموية المختلفة، فقد وفرت عملية التنمية في شـــتى المجالات الآلاف من فرص العمل، ونظرًا للقصور الحاصل في حجم العمالة في المنطقة، وقلة المهارات والخبرات اللازمة لتنفيذ عملية التنمية، بالإضافة إلى قلة عدد الســـكان قياسًـــا للمعروض من فرص العمل، فقد زاد الطلب على العمالة لسد هذا العجز.

وجدير بالذكر أن هذه العمالة ســـاهمت بشـــكل كبير في إنشاء العديد من المشروعات التنموية في دول الخليج العربي.

يمكن القول: إن التوسع في شـــتى المجالات التنموية، جعل اقتصادات دول المنطقة تعمل كاقتصادات منفتحة ضمن منظومة الاقتصاد العالمي، ومن ثَم فهي تتأثر بالتقلبات والأزمات الاقتصادية الدولية؛ وذلك نتيجة لوجود مجموعة من العلاقات بينها وبين الاقتصاد العالمي.

فـــي ضوء ذلك فإن اقتصـــادات المنطقة تأثرت بالأزمة المالية الاقتصادية العالميـــة؛ وحيث إن هذه الأزمة ما زالت تتفاعل في جنبات الاقتصاد العالمي ولم تضع أوزارها بعدُ، فإن دراستنا هذه تطرح تصورًا لتداعيات هذه الأزمة على مســـتقبل العمالة في منطقة الخليج العربي؛ لتفاوت التوقعات بشـــأن الآثار المستقبلية لهذه الأزمة التي انعكســـت كأزمة تشغيل وبطالة تأثرت بها أغلب بلدان العالم. وتقدِّم الدراسة أيضًا بعض السياسات للحد مـــن تداعياتها على العمالـــة في منطقة الخليج، مع الأخذ في الاعتبار صعوبة الوصول إلى البيانات المؤكدة من الدول المستقبلة أو المرسلة على السواء.

وسوف يســـتخدم الباحثان في هذه الدراسة المنهج الاستقرائي والاستنباطي والتاريخي، وكذلك بعض أدوات التحليل الاقتصادي. **لقد خططت هذه الدراسة لكي تناقش النقاط التالية:**

أولاً: الأزمة المالية الاقتصادية العالمية.

ثانيـاً: الاختلالات الهيكلية الكلية في سـوق العمل الخليجي.

ثالثًا: واقع سوق العمل في منطقة الخليج العربي.

رابعـاً: آثار الأزمة الماليـة الاقتصادية العالمية على العمالة في منطقة الخليج العربي.

خامسـاً: السياسـات اللازمـة لتجنب الآثار السـلبية على العمالة الأجنبية.

وتُختتـم الدراسـة بالخلاصة، وبأهـم التوصيـات والمقترحـات، وقائمة بالهوامش والمراجع والملحق الإحصائي.

أولاً: الأزمة المالية الاقتصادية العالمية:

أ- نظـرة تاريخيـة للأزمـات الماليـة والاقتصاديـة في النظام الرأسمالي:

يعيش العالم علـى وقع الحدث الاقتصادي الكبير، وهو الأزمة الماليـة الاقتصادية العالميـة التي بدأت بضرب معظم أسـواق المال في العالم، وخاصة مركز أسـواق المال العالمية «وول ستريت» أساس الاقتصاد الرأسـمالي، الـذي ترتب عليه كما قال فرنسـيس فوكاياما[1]: «حجم رعب أضخم بكثير من الخسـائر المادية، بالإضافة إلى خسارة الولايات المتحدة الأمريكية للمصداقية والسمعة على وجه الخصوص».

ويتفق الجميـع على وجود أزمة مالية بل اقتصادية حادة تفوق أزمة الكسـاد الكبير (١٩٢٩ - ١٩٣٣م)، ولا يمكـن لأي شـخص أن يحدِّد نهايتهـا؛ فالأزمة الحاليـة هي أزمة فـي طبيعة النظام الرأسـمالي، فمنظِّرو النظام الرأسمالي تراجعوا عن أسس النظام الرأسـمالي، والأزمة تذكِّر بنمط حضاري يبنى على الاستغلال والاضطهاد.

تجدر الإشارة إلى أن الأزمات المالية ليست ظاهرة حديثة في النظام الرأسـمالي، فالتاريخ الاقتصادي ممتلئ بعدد كبيـر من الأزمـات المصرفية، وأزمات أسعار الصرف، فالرأسـمالية عرفت أزمات متتالية كان يتأرجـح فيها الاقتصاد من الزيادة والارتفاع إلى الهبوط والركود. [2]

الأزمات المالية ليست ظاهرة حديثة في النظام الرأسمالي، فالتاريخ الاقتصادي ممتلئ بعدد كبير من الأزمات المصرفية، وأزمات أسعار الصرف، فالرأسمالية عرفت أزمات متتالية كان يتأرجح فيها الاقتصاد من الزيادة والارتفاع إلى الهبوط والركود.

وقد بدأت هذه الأزمات عقب حروب نابليـون وخلال الأعـوام: (١٨١٠م، ١٨١٤م، ١٨٢٥م، ١٨٣٦م، ١٥٤٧م، ١٨٥٧م، ١٨٦٤م، ١٨٧٣م، ١٨٨٢م، ١٨٩٠م، ١٨٩٤م، ١٨٩٦م، ١٩٠٠م، ١٩٠٧م، ١٩١٣م، ١٩١٤م، ١٩١٨م، ١٩٢٠م، ١٩٢٤م، ١٩٢٩-١٩٣٣م) أي ٢٢ أزمة خـلال ١٢٣ عامًـا. وكانت الأزمة تظهر في بلد أو أكثر من البلاد الرأسـمالية، وسرعان ما تنتقل إلى البلاد الرأسمالية الأخرى بقدر درجة الترابط في الاقتصاد العالمي.

ولم تتوقف الأزمات في النظام الرأسمالي بل استمرت حتى الآن خلال الأعوام التالية: (١٩٤٦م، ١٩٤٩م، ١٩٥٧م، ١٩٦٠م، ١٩٦١م، ١٩٦٥م، ١٩٦٧م، ١٩٦٨م، ١٩٧٢/٧١م، ١٩٧٨م، ١٩٨٠م، ١٩٨٢م، ١٩٨٦م، ١٩٨٧م، ١٩٨٩م، ١٩٩٥/٩٤م، ١٩٩٨/٩٧م، ١٩٩٩م، ٢٠٠٠م، ٢٠٠١م، ٢٠٠٢م، ٢٠٠٣م، ٢٠٠٥م، ٢٠٠٦م، ٢٠٠٨/٢٠٠٧م).[3] أي ٢٥ أزمة في أقـل من ٨٠ عامًا. وهذا يؤكد على أن النظام الرأسـمالي نظام اقتصادي قائم على تناقضات بنيوية ودائمة، وبالتالي فالأزمات ملازمة له. وذلك يدفع إلى البحث عن بديل للنظام الرأسمالي.

ب- ماهية الأزمة المالية الاقتصادية:

يقصد بهـا انهيار النظام المالـي برُمَّته، مصحوبًا بفشل عدد كبير من المؤسسات المالية وغير المالية، مع

(١) النيوزويك العربية بتاريخ ٢٠٠٨/١٠/١٤م.

(٢) د. سـمير محمد الحسيني: تاريخ الفكر الاقتصادي، القاهرة، مطبعة حسان، ١٩٨٤م، ص٣٢٤.

(٣) من إعداد الباحث.

انكماش حاد في النشـــاط الاقتصادي الكلي.[١] كما يُقصد بها التدهور الحاد في الأســـواق المالية لدولة ما، أو لمجموعة من الدول.

ومن أبرز سماتها: فشل النظام المصرفي المحلي في أداء مهامه الرئيســـة، والذي ينعكس سلبًا في تدهور كبير في قيمة العملة وأســـعار الأسهم، مما ينجم عنه آثار سلبية في قطاع الإنتاج والعمالة، وما ينجم عنها من إعادة توزيع الدخول والثروات فيما بين الأســـواق المالية الدولية. [٢]

ج- أسباب الأزمة المالية الاقتصادية:

تعتبر الأزمة الحالية أســـوأ الأزمات على الإطلاق، وأكثرها تأثيرًا لزيادة الترابـــط الاقتصادي بين دول العالم، بل وتعتبر الأخطر في تاريخ الأزمات. ولا يمكن حصر الأســـباب التي أدت لحدوث الأزمة المالية في سبب أو سببين، وإنما تتضافر جملة من الأسباب أدت بمجموعها إلى حدوث الأزمـــة، ويمكن أن نوجز **أهم هذه الأسباب فيما يلي:** [٣]

الأول: أســـباب تخص الاقتصـــاد الأمريكي متمثلة في تفاقم العجز في الميزانية، وزيادة حجم المديونية، وتباطؤ النمو الاقتصادي، والهبوط الســـريع في سعر الدولار.

الثاني: ابتكار أدوات وآليات مالية تفتقد إلى أجهزة لضبطها، مما أدى إلى إســـاءة تقدير المخاطر، ثم إلى انهيار النظام من جراء أزمة الرهون العقارية.

هذه هي مجمل أســـباب الأزمة، وهي ليست وليدة اللحظة، ولكنها نتجت عن استمرار هذه الأسباب في الاقتصادات المحلية والعالمية لسنوات طويلة، فالأزمة أظهرت اســـتمرارية هشاشة النظام الرأسمالي وعدم قدرتـــه على توفير الاســـتقرار للاقتصادات الدولية، فالأزمة أزمة فكر وليست أزمة آليات.

د- أثـر الأزمـة الماليـة الاقتصاديـة العالميـة على الاقتصادات الخليجية:

يؤكـــد صندوق النقد الدولي على أن هذه الأزمة لن تنجو منها أي دولة في العالم، وأنها ســـتطول اقتصاد جميع الدول، ولكن بنســـب متفاوتـــة، وعلى ذلك فإن الأزمة لها آثـــار على الاقتصـــاد الخليجي كاقتصاد منفتح ضمن منظومة الاقتصاد العالمي.

في ضوء ذلك يمكـن القول: إن تأثر الاقتصاد الخليجي بالأزمة المالية الاقتصادية العالمية ظهر فيما يلي:

١- **انخفاض أسعار البترول:** إذ انخفضت أسعار النفط بنســـبة تفوق ٦٠٪ من ١٥٠ دولارًا للبرميل في شـــهر يوليـــو ٢٠٠٨م إلى حوالي ٦٥ دولارًا للبرميل ٢٠٠٩م. وهذا ينعكس ســـلبًا على مجمل النشاط الاقتصادي لدول منطقة الخليج العربـــي خلال عام ٢٠٠٩م وما بعده.

٢- **النمـو الاقتصـادي:** النمو في الاقتصاد الخليجي مرتبط بالعلاقـــات الخارجية، وخاصـــة فيما يتعلق بالصـــادرات، وعلى ذلك ســـينخفض معـــدل النمو الاقتصادي من ٥,٢٪ عام ٢٠٠٨م إلى ٢,٤٪ في عام ٢٠٠٩م. [٤] وهذا ينعكس على ســـوق العمل الخليجي بالسلب.

(١) د. السيد البدوي عبد الحافظ، إدارة الأسواق المالية.. نظرة معاصرة، القاهرة، دار الفكر العربي، ١٩٩٩م، ص ٣٩.

(٢) عرفات تقي الحســـيني: التمويل الدولي، عمان، دار بجلاوي للنشر، ١٩٩٩م، ص ٢٠٠.

(٣) لمزيد من التفاصيل حول الأسباب المباشرة وغير المباشرة للأزمة المالية والاقتصادية، انظر:
- د. ســـلطان أبو علي: الأزمة المالية العالمية وانعكاســـاتها على مصر، القاهرة، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، ورقة عمل رقم (١٤٢)، ديسمبر ٢٠٠٨م، ص ٢ - ١٠.
- د. رمضان علي الشراح: الأزمات المالية العالمية أسبابها، آثارها، انعكاســـاتها على الاســـتثمار بدولة الكويت، الكويت، اتحاد الشركات الاستثمارية، مايو ٢٠٠٩م، ص ٢٣ - ٢٦.
- مجلس الغرف السعودية: التقرير الاقتصادي، العدد الثاني عشر، أكتوبر ٢٠٠٨م، ص ١٠، ١١.

(٤) انظر على ســـبيل المثال: وزارة الاقتصـــاد والتخطيط، خطة التنمية الثامنة ٢٠٠٥ - ٢٠٠٩م، الرياض، المملك العربية الســـعودية، ٢٠٠٧م، ص ١٧٥ - ١٨٩.

٣- الاستثمارات: تقدر الاستثمارات الخليجية بالخارج بحوالي ٢,٤ تريليون دولار، وسوف تتأثر هذه الاستثمارات بحسب الجهة التي يتم الاستثمار فيها، وكلما كانت تلك الجهة تتميز بدرجة عالية من المخاطر، فإن درجة التعرض إلى خسائر ستكون أكبر.

٤- البورصات الخليجية: تراجع أداء أسواق المال تراجعًا كبيرًا ومفاجئًا في المؤشر العام؛ حيث انخفض بنسبة ٣٧٪ من قيمته في يونيو ٢٠٠٨م، مما انعكس على مشاريع التنمية والاستثمارات، فانتقلت آثار الأزمة إلى سوق العمل الخليجي ممثلة في فقد عدد كبير من العمالة لوظائفهم في المؤسسات التي ضربتها الأزمة.

٥- الجهاز المصرفي: تنعكس الأزمة على الجهاز المصرفي في الدول الخليجية بالسلب، وذلك بسبب استثماراته في الخارج، وخاصة في أمريكا وأوروبا، وارتباطه مع المصارف العالمية التي تأثرت بالأزمة. وترتب على ذلك قيام الجهاز المصرفي بتجميد تمويل المشروعات التي تقوم بها الشركات والمؤسسات وفقًا للخطط والاتفاقيات، وهذا سبَّب انكماشًا في مجال الأعمال.

وهكذا انعكست الأزمة المالية الاقتصادية العالمية على اقتصادات منطقة الخليج، كما أدت توقعات الكساد العالمي الجديد إلى تراجع الإنفاق الاستثماري في الاقتصادات القوية الجديدة مما نتج عنه تراجع الطلب على النفط، وتراجع إيرادات خدمات النقل والشحن الدولي، ورسوم مطارات دول المنطقة.

ثانيًا: الاختلالات الهيكلية الكلية في سوق العمل الخليجي:

يمكن تعريف سوق العمل بأنه: منظومة العلاقات بين عرض الأفراد الراغبين في العمل وفرص العمل المتاحة، وبالتالي فهي المؤسسة التنظيمية الاقتصادية التي تتأثر بالبيئة والمحددات الاجتماعية وتؤثر فيها، والتي يتفاعل فيها عرض العمل والطلب عليه.

كما تمثل الاختلالات الكلية والهيكلية التي يتسم بها جانب العرض والطلب في سوق العمل الخليجي تحديات تتطلب المعالجة، **ومن أهم تلك الاختلالات:**[1]

أ- ارتفاع درجة اعتماد سوق العمل الخليجي على العمالة الأجنبية الناشئ عن عدم مواكبة قوة العمل المحلية لزيادة الطلب الكلي.[2] وقد برزت هذه الفجوة كحقيقة مهمة منذ الطفرة المالية التي شهدتها دول الخليج عقب حرب أكتوبر ١٩٧٣م.

ب- عدم وجود تناسب بين مخرجات نظم التعليم والتدريب، واحتياجات سوق العمل الخليجي، بالإضافة إلى عدم التناسب بين قطاعات الباحثين عن عمل والأوضاع السائدة في سوق العمل الخليجي، خاصة فيما يتعلق بنوعية الوظائف المعروضة وشروطها.

ومن ثَم يتمثل الطابع السائد في سوق العمل الخليجي في هيمنة العمالة الأجنبية عليها؛ نتيجة للاختلالات التي تعاني منها بين جانبي العرض والطلب، ولقد ساهمت فيه مجموعة من العوامل أدت إلى استمراريته.

ويمكن توضيح تلك العوامل بإيجاز شديد فيما يلي:

أ- عوامل تتعلق بجانب العرض:

توجد مجموعة من العوامل والاعتبارات العملية أدت إلى تزايد اللجوء والاستعانة بالعمالة الأجنبية، فيما ساهمت عوامل أخرى في استمرار هذا الوضع، **منها ما يلي:**

- الخلل في حجم وهيكل السكان في منطقة الخليج العربي. (انظر الجدول رقم ١، ٢ بالملحق).

- استبعاد نسبة كبيرة من النساء من قوة العمل: فعلى سبيل المثال شكَّلت العمالة النسوية المواطنة في عام ٢٠٠٦م حوالي ١٤,٤٪ من قوة العمل في السعودية،

(١) انظر الجدول رقم (٢) بالملحق الإحصائي.
(٢) انظر الجدول رقم (١) بالملحق الإحصائي.

وفي الكويت بلغت ٣٨,٦٪، و٣١٪ في البحرين، و٢٦٪ في قطر.[١] وذلك لوجود موقف اجتماعي سلبي من عمل المرأة.

- عدم تناسب مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل.[٢]

- عزوف العمالة الوطنية: فمع وجود عدد كبير من الوظائف في بعض القطاعات إلا أن الغالبية من العمالة الوطنية لا ترغب فيها.

ب- عوامل تتعلق بجانب الطلب:

توجد مجموعة من العوامل تتعلق بجانب الطلب على العمالة في سوق العمل الخليجي أدت إلى تزايد الاختلالات بين جانب العرض في سوق العمل وجانب الطلب، من أهمها ما يلي:

- زيادة معدلات النمو الاقتصادي: فلقد ترتب على زيادة معدلات النمو تزايد الطلب على العمالة الأجنبية؛ لعجز سوق العمل الخليجي عن توفير العمالة المطلوبة حتى وصلت إلى حوالي ١٠,٢ مليون عامل عام ٢٠٠٥م.[٣] ثم وصلت إلى أكثر من ١٧ مليون عامل في عام ٢٠٠٩م.[٤]

- توفر الآلاف من فرص العمل: في مشروعات البنية التحتية والخدمات الأساسية، وغير ذلك من المشروعات التنموية.

- الاعتماد المتزايد من مؤسسات وشركات القطاع الخاص عليها:[٥] فلقد كان من أسباب تزايد العمالة الأجنبية، وخصوصًا الآسيوية، اعتماد القطاع الخاص عليها.

- ظاهرة تسليم المفتاح:[٦] حيث تعد ظاهرة تعاقدات تسليم المفتاح أحد الأسباب الرئيسة لتكاثر الأيدي العاملة والآسيوية في دول منطقة الخليج العربي.

يمكن القول: إن هذه العوامل ساهمت مع غيرها بشكل كبير في تعميق الخلل في سوق العمل الخليجي؛ لعدم توازن جانبي العرض والطلب، مما أدى إلى تزايد العمالة الأجنبية، بل سيطرتها على سوق العمل في منطقة الخليج العربي.

ثالثًا: واقع سوق العمل في منطقة الخليج العربي:

شهدت أسواق العمل الخليجية اختلالات هيكلية؛ ولذا تزايدت العمالة الأجنبية، كما أن وفرة العمالة الأجنبية وتدني أجورها أديا إلى ظهور البطالة بين العمالة الوطنية، وبخاصة بعد تشبع القطاع الحكومي بالموظفين، وعزوف القطاع الخاص عن توظيف الخريجين من المواطنين.

شهدت أسواق العمل الخليجية اختلالات هيكلية؛ ولذا تزايدت العمالة الأجنبية، كما أن وفرة العمالة الأجنبية وتدني أجورها أديا إلى ظهور البطالة بين العمالة الوطنية، وبخاصة بعد تشبع القطاع الحكومي بالموظفين، وعزوف القطاع الخاص عن توظيف الخريجين من المواطنين.

كما يوجد تباين وتفاوت بشأن التقديرات عن العمالة الأجنبية، وخاصة في ظل وجود العمالة السائبة، فثمة تفاوت في الأرقام في المصادر المختلفة.

توضح البيانات المتوفرة حول سوق العمل ما يلي:

أ- العمالة الكلية:

تشير البيانات إلى ارتفاع حجم العمالة من ٢,٨٦٠ مليون عامل في عام ١٩٧٥م إلى نحو ٩,٥٧١ مليون

(١) العمالة الأجنبية في دول مجلس التعاون الخليجي تأثيراتها الاقتصادية والاجتماعية، وسياسات مواجهة سلبياتها، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، اتحاد الغرف الخليجية، مارس ٢٠٠٨، ص ٣.

(٢) د. علا محمد الخواجة، دور نظام التعليم والتدريب المهني في النهوض بالعمالة العربية في دول مجلس التعاون الخليجي، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، كراسات التنمية رقم (٨) نوفمبر ١٩٩٩م، ص ٣٣.

(٣) انظر الجدول رقم (٣) بالملحق الإحصائي.

(٤) الإمارات، مركز الخليج للأبحاث، مجلة آراء الخليج، العدد ٥٧.

(٥) العمالة الأجنبية.....، مرجع سابق، ص ٤.

(٦) إشكاليات العمالة الأجنبية والعربية في دول مجلس التعاون الخليجي، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، تقرير الاتجاهات الاقتصادية، ٢٠٠٨م، ص ١٨٢.

عامل عام ٢٠٠٠م، ثم وصلت في عام ٢٠٠٥م إلى نحو ١٤,٤٨٠ مليون عامل، وهو ما يعني زيادة ووفرة فرص العمل، وقد شغلت العمالة الأجنبية من هذه الفرص الوظيفية نحو ٧٠,٢٧٪. (١)

إن قوة العمل الأجنبية تمثل ما يقرب من ٣٧,٤٩٪ من إجمالي عدد السكان البالغ ٣٤,٨١٣ مليون نسمة في عام ٢٠٠٦م. (٢)

ومن حيث توزيع العمالة بالنظر إلى جنسيتها، فقد بلغ حجم العمالة الوطنية ٤,٣١٩ مليون عامل في عام ٢٠٠٥م، تشكل ٢٩,٧٣٪ من حجم العمالة الكلية، كما بلغ حجم العمالة الأجنبية نحو ١٠,١٦٠ مليون عامل. وعلى الرغم من زيادة العمالة الوطنية خلال أعوام ٢٠٠٠ – ٢٠٠٥م بمقدار ١,٧٩٤ مليون عامل، إلا أن حجم العمالة الأجنبية قد ارتفع أيضًا خلال المدة نفسها بنحو ٣,١١٤ مليون عامل، على الرغم من الجهود المبذولة لخفض العمالة الأجنبية.

كما تشير تقديرات منظمة العمل العربية (٣) إلى تنامي معدلات البطالة؛ حيث بلغت نسبة البطالة في سلطنة عمان ٧,٥٪، وفي السعودية ٦,٠٥٪ وفي البحرين ٣,٤٪ وفي الإمارات ٢,٣٪، وفي قطر ٢,٠٪ وفي الكويت ١,٦٧٪.

والبطالة في مجملها بطالة متعلمين تتركز في صفوف الشباب، حتى بلغت نسبة العاطلين من الشباب لإجمالي العاطلين نحو ٨٠٪ في الكويت وقطر، و٧٥٪ في البحرين، و٦٥٪ في عمان. وتبلغ معدلات البطالة لدى الجنسين من الشباب (١٥ – ٢٤ سنة) نسبة ٢٥,٩ في السعودية، و٢٣,٣٢٪ في الكويت، و٢٠,٧٪ في البحرين، و١٩,٦٥٪ في عمان، و١٧٪ في قطر، و٦,٣٪ في الإمارات، وبذلك يزيد هذا المعدل في كافة دول الخليج عدا الإمارات عن المعدل العالمي الذي يبلغ ١٤,٤٪.

ب- ملامح سوق العمل:

تتمثل أهم الملامح الرئيسة للعمالة الأجنبية في سوق العمل الخليجي **فيما يلي:**

يشير تطور نسبة العمالة إلى اختلاف إجمالي العمالة من دولة لأخرى(٤)، وتعد الإمارات من أكثر الدول الخليجية استقدامًا للعمالة؛ حيث يمثل العاملون الأجانب وأسرهم نحو ٧٨,١٠٪ من حجم السكان لعام ٢٠٠٦م، كما بلغت العمالة الأجنبية من نفس العام ٩٠٪ من إجمالي قوة العمل. وفي البحرين يوجد ٢٨٣ ألف نسمة بما يشكل ٣٨,١٨٪ من مجموع السكان، وتشير البيانات إلى أن حجم العمالة وصل إلى ٧٩٪ من إجمالي قوة العمل. أما السعودية فقد وصلت فيها العمالة الأجنبية إلى ٨٨,٤٪ عام ٢٠٠٦م، بعد أن كانت ٥٠,٢٪ في عام ٢٠٠١م.

وفي عمان زادت من ٧٩٪ إلى ٨١,٥٪، وفي قطر ارتفعت من ٥٣,٩٪ إلى ٨٤,٨٪، وأخيرًا زادت في الكويت من ٨٠,٤٪ إلى ٨٤,٨٪. كما تشير تقديرات القوى العاملة ونسبة العمالة الوطنية والأجنبية لعام ٢٠٠٦م إلى أن إجمالي العمالة حوالي ١٤,٥ مليون عامل، تشكل العمالة الأجنبية فيها ٧٠,٣٪. (٥)

وفيما يتعلق بنسب العمالة بحسب جنسيتها:(٦)

فإن البيانات توضح بأن العمالة الآسيوية هي المهيمنة على سوق العمل، وتشكل ٦٩,٩٪ من حجم العمالة، تليها العمالة العربية بنسبة ٢٣,١٩٪، ثم تليها العمالة الأوروبية بنسبة ٢,١٢٪ والأمريكية بنسبة ١,٢٥٪ وأخيرًا باقي الجنسيات بنسبة ٣,٥٤٪. أما على المستوى القُطْري فإن عمان تستقطب من العمالة الآسيوية ما يعادل ٩٢,٤٪، بينما العمالة العربية تمثل ٥,٦١٪. تليها الإمارات بنسبة ٨٧,١٪. بينما العمالة العربية تمثل ٨,٧١٪، ثم البحرين ٨٠,٠٧٪ بينما تمثل

(١) انظر الجدول رقم (٣) بالملحق الإحصائي.
(٢) انظر الجدول رقم (١) بالملحق الإحصائي.
(٣) منظمة العمل العربية، إحصائيات ٢٠٠٧م.
(٤) انظر الجدول رقم (٤) بالملحق الإحصائي.
(٥) منظمة العمل العربية، الكتاب الإحصائي ٢٠٠٨م.
(٦) انظر الجدول رقم (٥) بالملحق الإحصائي.

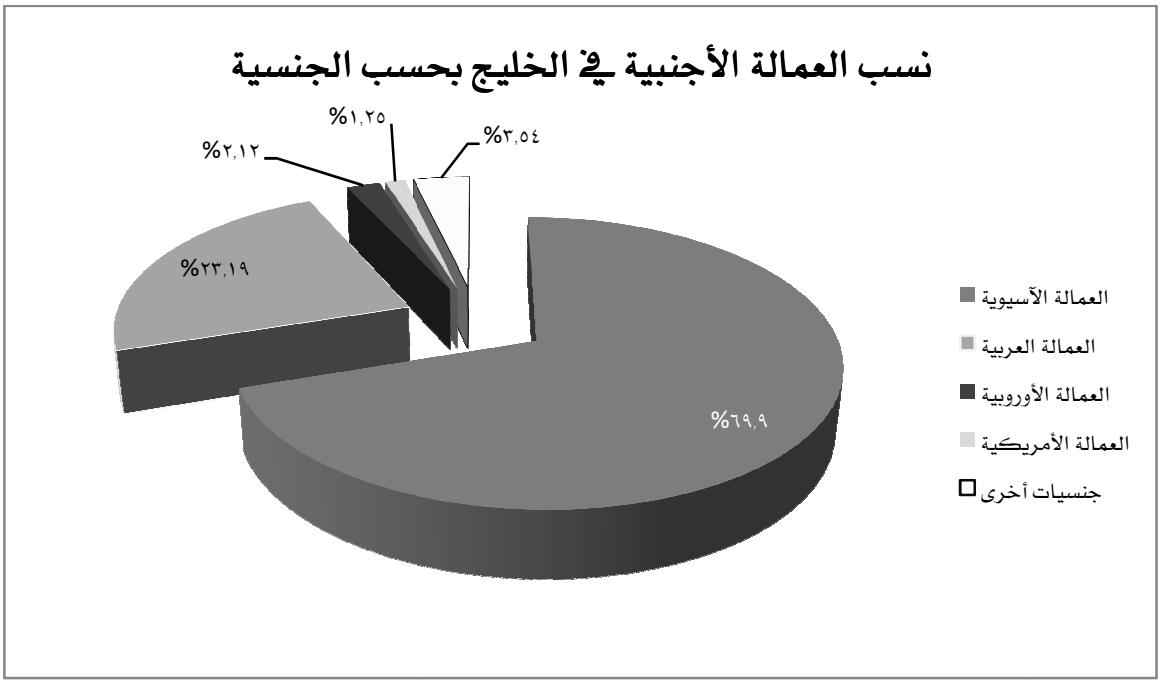

العمالة العربية ١٢,٤٢٪، وتمثل في الكويت ٦٥,٤٪، بينما العمالة العربية تمثل ٣٠,٩٥٪ بعدها السعودية ٥٩,٣٠٪، بينما تبلغ نسبة العمالة العربية ٣١,٢٠٪، وأخيرًا قطر بنسبة ٤٥,٦٪، بينما تبلغ نسبة العمالة العربية ٤٠,٠٧٪.

وتعتبر العمالة الهندية أكبر عمالة أجنبية في المنطقة التي تستضيف عمالة تنتمي جنسياتها لأكثر من مائة دولة في العالم، مقارنة بنظيرتها من العمالة الآسيوية (سواء باكستان أو الفلبين أو سريلانكا أو تايلاند أو بنجلاديش)، لدرجة أن هناك اتجاهًا في الأدبيات يحذر من التزايد المستمر للعمالة الهندية.

ووفقًا لبيانات البنك الدولي، فقد حولت العمالة الهندية إلى بلادها ٢٢,٥ مليار دولار عام ٢٠٠٥م، وهي تحويلات جاء قسم كبير منها من العمالة الهندية في منطقة الخليج العربي. (١)

تتركز معظم العمالة الأجنبية، وخصوصًا الآسيوية منها، في قطاع الخدمات، ومنها قطاع المقاولات، والبناء والتشييد، والزراعة، وأعمال النظافة، وتجارة الجملة والتجزئة، والمطاعم والفنادق، والنقل والصيد، والأمن والحراسة لدى منشآت القطاع الخاص. فعلى سبيل المثال، تسيطر العمالة الأجنبية على ٦٠٪ من سوق الخدمات في الإمارات، و٦٠٪ من سوق الحرف المهنية في السعودية.

كما تكشف البيانات الخاصة بسوق العمل السعودي أن العمال الأجانب يهيمنون على عدد من قطاعات الاقتصاد الوطني، مثل قطاع التشييد والبناء بنسبة ٩٣,٤٪، والفنادق والمطاعم بنسبة ٩٥,٣٪، والخدمات المنزلية ٩٩,٦٪، والتجارة ٧٧,٥٪، في حين تشكل العمالة الأجنبية نسبة أقل من نسبتهم الكلية في القطاعات الأخرى: ٤,٣٪ في قطاع الإدارة الحكومية، ٢٢,٤٪ في قطاع التعدين، ٣٧,٢٪ في قطاع الوساطة المالية. (٢)

جدير بالذكر أن القطاع الخاص في منطقة الخليج العربي هو المستخدم الأكبر للعمالة الأجنبية، وتتفاوت

(١) تقرير الاتجاهات الاقتصادية، مرجع سابق، ص ١٧٨، ١٧٩.

(٢) التقرير الاستراتيجي الخليجي ٢٠٠٤ – ٢٠٠٥م، دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، الشارقة، مركز الخليج للدراسات، ص ٨٤.

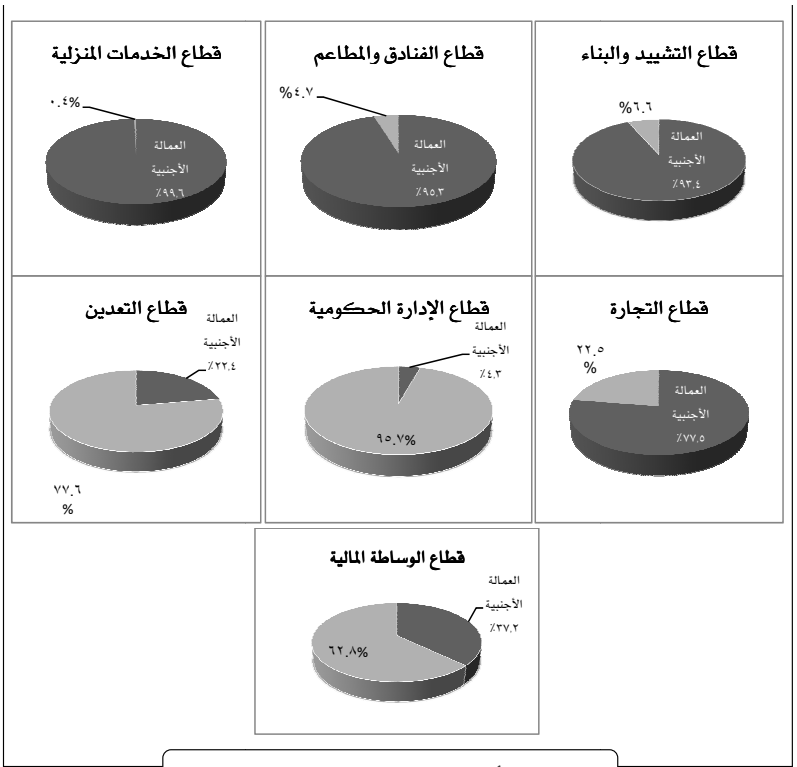

نسبة العمالة الأجنبية في عدد من قطاعات سوق العمل السعودي

نسبتها كمؤشر عام من دولة لأخرى، فقد مثلت العمالة غير الوطنية في القطاع الخاص إلى إجمالي القوى العاملة فيه عام ٢٠٠٧م ما نسبته ٩٨,٧٪ في الإمارات، و٩٦٪ في قطر، و٩٠٪ في الكويت، وأقل نسبة نجدها في البحرين ٧٢,٤٪، ثم عمان ٧٨,٣٪.(١)

فمثلاً في السعودية يلاحظ أن القطاع الخاص بشقيه الإنتاجي والخدمي يستوعب نحو ٩٦,٥٪ من إجمالي العمالة الأجنبية، ونحو ٧٠٪ من إجمالي العمالة الوطنية، وأن نحو ٥٦,٢٪ من إجمالي العمالة الوطنية في القطاع الخاص تعمل في القطاعات الخدمية، وبصفة خاصة في قطاع الخدمات الجماعية والشخصية الذي يتسم بضعف التقنية وتدني القيمة المضافة؛ حيث تصل نسبتهم إلى نحو ٤١,٢٪.

وفي المقابل تتوزع العمالة الأجنبية في القطاع الخاص بنِسَب شبه متجانسة بين القطاعات الإنتاجية والخدمية.(٢)

هذا وتمثل العمالة الأوروبية والأمريكية نسبة ٣,٣٧٪ من حجم العمالة الأجنبية في منطقة الخليج، وغالبًا ما يمارسون مهنًا فنية عالية، خاصة في قطاع النفط، وغالبًا ما تحصل على أجور عالية.

كما أن العمالة النسائية الأجنبية في أسواق العمل الخليجية تمثل ٧٥٪ وفقًا لبعض التقديرات، تتركز أغلبها في العمالة المنزلية القادمة من المنطقة الآسيوية، في حين أن مساهمة المرأة الخليجية المواطنة في سوق العمل هامشية.

جـ- أسباب انخفاض نسبة العرب من إجمالي قوة العمل:

يرجع ذلك إلى عوامل عدة: منها كون قوة العمل

(١) مؤتمر العمل العربي، الدورة السادسة والثلاثون، الأردن، ٥ – ١٢ أبريل ٢٠٠٩م، ص٣٦.

(٢) خطة التنمية الشاملة ٢٠٠٥ – ٢٠٠٩م، وزارة الاقتصاد والتخطيط، الرياض، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٧م، ص ١٧٨.

العربية قوة عمل وسـيطة تقع بين قوة العمل المواطنة التي تحل تدريجيًا محل الشـريحة المؤهلة منها، وبين قوة العمل الأجنبية التي تزاحم الشريحة غير المؤهلة من العمالة العربية، وتتغلب عليها في المنافسـة، ولا شك أن لهذا الانخفاض **عوامل منها ما يلي:** (١)

١- توسـع القطاع الخاص، وهـذا القطاع يفضل العمالة غير العربية، دون جدال، ولكن لأسباب تتركز حـول الربحية، أما القطاع العام فيمثل ملاذًا للعمالة العربية.

٢- حجم العاملين فـي العمالة المنزلية من مربيات ومَن في حكمهن، وهذا القطاع آسـيوي خالص. وقد بقيت الـدول العربية بمنأى عنه. وبذلك اسـتبعدت البلدان العربية نفسها من قرابة خُمس سوق العمالة.

٣- تدنـي الأجـور، ويميل أصحـاب الأعمال إلى تفضيـل الأجور الأدنى، ولو كان على حسـاب المهارة والأداء، ونصيب الفرد من الناتج المحلي يجعل المنافسة بين العمالة العربية وباقي العمالة حرجًا.

بالإضافة إلى ما سـبق فإن العمالة الآسيوية تتغلب في المنافسة على العمالة العربية لما يلي: (٢)

١- يقبل الآسـيويون أجرًا أقل، ويعملون سـاعات أطول، ولا يتوقعون زيادة في أجورهم خلال مدة العمل. ويقبل بعض المهرة منهم أجرًا يساوي أجر الأقل مهارة، بالإضافة إلى كونهم أكثر انضباطًا وطاعة واتقانًا للغة الإنجليزية.

٢- العمال الآسيويون الذين يعملون بالقطاع الخاص أكثـر خبرة وتخصصًـا من العـرب، وغالبًا ما يعود الآسيويون إلى بلدانهم بعد انتهاء تعاقداتهم، ويميلون للعيش بدون أسـرهم في بلد الاستقبال حرصًا على مدخرات أعلى مقارنة بالعرب.

٣- تقبل الآسيويات أعمال الخدم وأعمال البيع أكثر من النساء العرب.

٤- تلعب شـبكة العلاقـات الاجتماعية -الأقارب والأصدقاء وأبناء المجتمع المحلي الواحد- دورًا مهمًا في اسـتجلاب الأيدي العاملة الآسـيوية، وبالأخص العمالة المنزلية.

مجمل القول: إن سـوق العمـل الخليجي يعاني من اختلالات هيكلية وكلية منذ الطفرة الأولى للنفط في السـبعينيات من القرن العشـرين، حتى بلغت أعداد العمالـة الأجنبيـة أرقامًا كبيرة للغايـة. وعلى ذلك فالأزمة الماليـة الاقتصادية العالمية سـتنعكس على العمالـة الأجنبية بقدر تأثـر اقتصادات دول منطقة الخليـج العربي. وقد بدأ بالفعـل تأجيل العديد من المشـاريع وتقليص بعضها الآخـر، خاصة وقد تبين أن معدلات النمو الاقتصـادي تتجه للانخفاض إلى النصف تقريبًا؛ مما ينعكس بصورة أشد على استقدام العمالة الأجنبية.

رابعًا: أثر الأزمة المالية العالمية الاقتصادية على العمالة في منطقة الخليج العربي:

على الرغم من شدة وطأة الأزمة، إلا أن دول منطقة الخليج العربي اسـتطاعت التخفيف من آثارها على اقتصاداتهـا؛ وذلك لاعتمادها علـى مدخراتها من فوائض النفط، فهي تسـحب من الاحتياطيات لتبقي على دوران عجلة النشاط الاقتصادي. فآثار الأزمة على منطقة الخليج العربي ليست كبيرة باستثناء إمارة دبي التي ازداد فيها عدد الشركات التي أعلنت عن تسريح العمالة، إضافة إلى قيامها بتعديل سياسات التوظيف والأجور بسبب زيادة الأزمة المالية الاقتصادية.

يمكـن القول: إن آثار الأزمة على العمالة يتوقف على القطاعات التي يعملون بهـا، والمهن التي يمتهنونها. وعلى ذلك فالعمـال الأجانب هـم أول من يفقدون فرص العمل في قطاعات البنـاء والفنادق والمطاعم وقطاع الخدمات التي يتركز فيها العمال الأجانب في

(١) مؤتمر العمل العربي، مرجع سابق، ص ٣٦ - ٤٠.

(٢) لمزيد من التفاصيـل انظر: التقرير الإقليمي لهجـرة العمل العربية ٢٠٠٦م، جامعة الدول العربية، إدارة السياسـات السكانية والهجرة، القطاع الاجتماعي، ص ٤٤.

منطقة الخليج العربي، وهـــذه القطاعات هي الأكثر تأثـــرًا بالأزمة المالية الاقتصاديـــة العالمية حتى الآن. أمـــا القطاعات الأخرى التي تحتاج إلى عمالة ماهرة ومتخصصة فقد لا يكون أثر الأزمة عليها كبيرًا.

السؤال الآن كيف ستتفاعل تداعيات الأزمة العالمية مع الأوضاع العمالية في دول الخليج؟

لا شك أن أثر الأزمة على العمالة يتوقف على حدة الأزمة، ومدى استمرارها، وتأثيرها على دول الخليج؛ وحيث إنه لا أحد يعـــرف الإجابة على وجه التحديد عن هذا الســـؤال، وهل إذا كانت خطط الطوارئ التي أعدتها الدول المختلفة ســـوف تكـــون كافية لاحتواء الأزمة أم لا؟

لذلك سنلجأ إلى وضع البدائل والسيناريوهات عن مستقبل العمالة في منطقة الخليج في ظل الأزمة، مع محاولة إظهار الآثار السلبية والإيجابية لكل سيناريو على العمالة، **وذلك كما يلي:**

السيناريو المتفائل:

يتوقع هـــؤلاء أن تكون مرحلة التباطؤ في الاقتصاد العالمي قصيرة ومؤقتة؛ وذلك للأسباب التالية:

١- الذعر النفســـي المتولد عن الأزمة نتج عنه آثار أعمق من حجم المشكلة ذاتها.

٢- الأثـــر الفعال المنتظر من الإجراءات الســـريعة التي اتخذتها الولايات المتحدة الأمريكية ودول العالم الأخرى بعد ظهور الأزمة، والتي سعت لإنعاش الإنفاق الاستهلاكي، وإجراء المزيد من التخفيضات الضريبية، والتي من المتوقع أنها ســـتختصر فترة التباطؤ وتُعيد الانتعاش للاقتصـــاد الأمريكي، ومن ثـــم الاقتصاد العالمي. والذي يعزز ذلك هو السياسات المالية والنقدية المرنة التي تساهم في إنهاء حالة الركود.

٣- أن برامـــج العـــلاج الطارئة تتكافـــأ مع حجم المشكلة، وأنها سوف تتمكن من توفير السيولة الملائمة للقطاع التمويلي، خاصة مع مســـاهمة الدول النفطية والخليجية، والتي ضخت المزيد من الأموال لامتصاص هذه الأزمة.

ويشـــار في ذلك إلى قيـــام حكومات ســـنغافورة والكويـــت وكوريا الجنوبية بضخ أكثـــر من ٢١ مليار دولار لإنعاش ســـيتي جروب وميرل لينش، وإلى ضخ صناديق الاســـتثمار بالدول النامية لحوالي ٩٦ مليار دولار بأكبر بنوك العالم منذ بدء الأزمة.(١)

وبالنســـبة لمنطقة الخليج فعلـــى الرغم من ارتباط اقتصاداتهـــا بالعالم الخارجي، خاصـــة فيما يتعلق بأســـعار وصـــادرات النفط، فقد قامت باســـتخدام الفوائض المالية الضخمة لديها لتلافي الآثار السلبية للأزمة، وذلك حتى يتعافى الاقتصاد.

الآثـــار الإيجابية -في حالـــة الســـيناريو المتفائل- على العمالة في منطقة الخليج:

١- الفوائـــض المالية الضخمة لدى دول الخليج قد تســـعفها في عدم إلغاء أو تأجيل المشروعات التنموية لديها، وذلك ولا شك ســـيحافظ على أعداد العمالة الموجودة في الخليج.

٢- مزيـــد مـــن الاعتماد على العمالـــة الرخيصة: الأزمة العالمية الحالية وإن كان مصير آثارها في ظل هذا السيناريو إلى الزوال السريع فإنها وقعت وأثَّرت بالفعل، لذلك فمن المتوقـــع الاحتفاظ بذوي المهارات المتوسطة والمنخفضة؛ وذلك لأن رخص العمالة اعتبار يرجحه أصحـــاب الأعمال خاصة فـــي ظل الأزمة، (رغم التكاليف المجتمعيـــة العالية المتمثلة في ضعف الإنتاجية، وإعاقة برامـــج التنمية، وحرمان المواطنين الخليجيين ليس فقط من فرص التشغيل، وإنما أيضًا من فرص تطوير قدراتهـــم ومهاراتهم العلمية، وعدم الاهتمام بالتدريب والتعليـــم، وإعادة التأهيل)، وهذا يعتبر فرصة لمثل هذه النوعية من العمالة.

(١) إدارة البحوث والدراسات الاقتصادية، الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على الاقتصاد السعودي، مجلس الغرف التجارية السعودية، ٢٠٠٨م، ص ١٥.

٣- رغم التفاؤل بانتهاء آثار الأزمة سريعًا، إلا أنها تنبه بشدة إلى ضرورة تغيير الوضع العمالي السائد؛ وذلك يعد إيجابيًّا في صالح العمالة الوطنية.

الآثار السلبية للسيناريو المتفائل على العمالة:

من المتوقع أن يتفاقم الوضع العمالي سوءًا في ظل غياب سياسات وآليات متطورة للضمان الاجتماعي، وقد تتعرض معيشة أعداد متزايدة من العمال المستضعفين، بما فيهم العمال المهاجرين، لمزيد من الضغط، خاصة في ظل انتهاء آثار الأزمة سريعًا، وعدم الشعور بوطأتها نتيجة استخدام الفوائض المالية.

من المتوقع أن يتفاقم الوضع العمالي سوءًا في ظل غياب سياسات وآليات متطورة للضمان الاجتماعي، وقد تتعرض معيشة أعداد متزايدة من العمال المستضعفين، بما فيهم العمال المهاجرين، لمزيد من الضغط، خاصة في ظل انتهاء آثار الأزمة سريعًا، وعدم الشعور بوطأتها نتيجة استخدام الفوائض المالية.

السيناريو الوسط: الدخول في مرحلة غير قصيرة من الركود:

أصحاب هذا السيناريو يتوقعون أن تستمر مرحلة الركود ما بين (١٢ – ١٨) شهرًا، ويعزز ذلك ما أعلنه صندوق النقد الدولي عن بلوغ معدلات النمو للاقتصاد العالمي حوالي ١,٥٪ عام ٢٠٠٨م، بالإضافة لضعف المؤشرات الاقتصادية وارتفاع معدلات التضخم لنفس العام.

الآثار السلبية على العمالة في هذه الحالة:

لا شك أن طول فترة الركود الاقتصادي طبقًا لهذا السيناريو سيكون له العديد من الآثار السلبية على العمالة في منطقة الخليج.. والتي من أهمها:

١- انخفاض أعداد العمالة الوافدة للخليج: يمكن أن نشير في هذا الصدد إلى توقع المدير العام لمنظمة العمل العربية بانخفاض العمالة الوافدة إلى منطقة الخليج بصفة عامة، والعربية منها بصفة خاصة خلال عام ٢٠٠٩م؛ بسبب الأزمة المالية العالمية، وأكد على تراجع في حركة الأيدي العاملة العربية في دول الإرسال، بسبب الأزمة، بالإضافة إلى الهجرة العائدة من أوروبا الشرقية في إطار توسعات الاتحاد الأوروبي. (١)

٢- تراجع تنفيذ مشاريع تنموية خليجية عملاقة: دفع تراجع أسعار النفط -المكون الرئيس لمصادر الدخل الخليجية- دول مجلس التعاون إلى إلغاء تنفيذ مشروعات عملاقة رصدت لها استثمارات قُدِّرت بحوالي ٢,٤ تريليون دولار، تذهب منها ٤٠٠ مليار دولار إلى قطاعي العقارات والطاقة في السعودية. (٢) ولا شك أن ذلك سيؤثر سلبًا على وتيرة النمو الاقتصادي في هذه الدول وحاجاتها إلى مختلف أنواع المهن والمهارات، وبالتالي انخفاض القدرة على استيعاب المزيد من العمالة الوطنية أو الأجنبية.

٣- تخفيف الضغوطات الدولية: حيث إن انخفاض تدفق العمالة على دول الخليج وشيوع أزمة البطالة وفق هذا السيناريو سيخفف من الضغوطات الدولية على دول مجلس التعاون، سواء من منظمة العمل الدولية، أو من المنظمات المعنية بحقوق العمال التي ما برحت توجه اتهاماتها بانتهاك حقوق العمال، وممارسة التمييز، وضرورة تحسين الأوضاع، والسماح بتجنيس البعض.(٣) ولكن من المتوقع أن تخفّ من هذه الضغوط نتيجة انخفاض فرص العمل كنتيجة للأزمة.

الآثار الإيجابية على العمالة في ظل هذا السيناريو:

١- تخفيض حدة الضغط الداخلي لمواجهة الآثار السلبية لزيادة أعداد العمالة الوافدة: إن تزايد العمالة الوافدة إلى منطقة الخليج له آثار اقتصادية واجتماعية سلبية عديدة، مما حدا بالعديد من

(١) الموقع الإلكتروني لصحيفة الجريدة، ع ٥٨٠، بتاريخ ٢٠٠٩/٤/٤م.
(٢) منظمة العمل العربية: تنقل الأيدي العاملة العربية.. الفرص والآمال، مؤتمر العمل العربي، الدورة ٣٦، عمان، ٢٠٠٩م، ص ٩٣.
(٣) اتحاد غرف التجارة الخليجية: العمالة الوافدة في دول مجلس التعاون الخليجي.. تأثيراتها الاقتصادية والاجتماعية .. مواجهة سلبياتها، مارس ٢٠٠٨م، ص ١١.

المنظمـــات والأفراد إلى الضغـــط على حكومات دول الخليج لاتخاذ إجراءات تحدّ من استقدام العمالة.

حيث إن المتوقع في ظل هذا السيناريو هو انخفاض أعـــداد العمالة الأجنبيـــة، وبالتالي يتلاشـــى جزء كبير مـــن تأثيراتها الســـلبية اقتصاديًا واجتماعيًا على دول مجلـــس التعـــاون الخليجـــي، لذلك فمـــن المتوقع أيضًا أن يتراجع التسرب من الناتج المحلى الإجمالي، وكذلك ســـيقل الضغط على موازين المدفوعات وأرصـــدة النقد الأجنبي المســـتخدمة في التحويلات التي انخفضت أرصدتها بالفعل بعد الأزمة. بالإضافة إلى أن خفض التحويلات سيمثل فرصة إيجابية ليس فقط لتوفير أموال محلية للاستثمار، وإنما أيضًا لمراجعة مجمل السياسات التي تتبعها دول المجلس في استقطاب وتوطين وتدوير هذه الأموال.

إن تزايـد العمالة الوافدة إلى منطقة الخليج لـه آثار اقتصادية واجتماعية سلبية عديدة، مما حـدا بالعديد من المنظمـات والأفـراد إلى الضغط على حكومات دول الخليج لاتخاذ إجراءات تحدّ من استقدام العمالة.

كما أن انخفاض أعـــداد العمالة الأجنبية قد يقلل من حدة هذه السلبيات على الاقتصاد وعلى المجتمع، لذلـــك فمن المتوقـــع أن يميل التوازن الســـكاني إلى التحسن؛ نتيجة تراجع حجم الآسيويين النسبي، وذلك بعد أن زاد اختلاله خلال الســـنوات الأخيرة (بكل ما يحمله ذلك من تحويلات، وتقاليد، واستهلاك).

كل هذه الآثار الإيجابية لهذا السيناريو على اقتصادات دول مجلس التعـــاون قد تدفع إلى التخفيف من حدة الضغط الداخلي لمواجهة الآثار الســـلبية الاجتماعية والاقتصادية لزيادة أعداد العمالة الأجنبية.

السيناريو المتشائم:

يتوقع أصحاب هذا الســـيناريو بأن الأزمة الحالية ستســـتمر لفترة عامين أو ثلاثة علـــى الأقل.[1] وقد يحدث ذلك عند تحـــول الركود الناتج عن الأزمة إلى كســـاد اقتصادي طويل الأمد، وأن آثار الأزمة سوف تمتد إلى القطاعات العينية في صورة نقص استغلال الطاقات الإنتاجية، وإغلاق بعض المصانع، وتســـريح نســـبة ملموســـة من العمالة بحيث ترتفع معدلات البطالة.

ويتوقـــع هـــؤلاء أيضًـــا أن ترتفع معـــدلات التضخم، ومن ثَم تنخفض معدلات تكوين المدخـــرات، وأن كل الجهـــود المبذولة لحل الأزمة ما هي إلا مســـكنات، وأن سياسة تخفيض أسعار الفائدة من أجل توفير السيولة ستصل لنهايتها دون أن تنتهي الأزمة.

الآثار السلبية لهذا السيناريو:

يتوقـــع تقرير اتجاهـــات الاســـتخدام العالمية لعام ٢٠٠٩م، والصـــادر عن منظمة العمـــل الدولية وفق هذا الســـيناريو أن يحدث أكبر تغير لمعدلات البطالة منذ عام ١٩٩١م في الاقتصـــادات المتطورة والاتحاد الأوروبـــي بحيث يتوقع أن تبلغ مســـتويات البطالة ٨ ملايين شخص أي ١٠,٨٪، وبزيادة قدرها ١,٤ نقطة مئوية عن نظيرتها في العام السابق.

ولا شك أن هذا التوقع سينسحب كذلك على العمالة الوافدة (عربية وأجنبية) إلى دول الخليج، فضلاً عن تأثر العمالة الوطنية. ونشـــير في ذلك إلى أن مدير عام منظمة العمـــل العربية توقـــع انخفاض العمالة العربيـــة الوافدة إلى دول الخليج بمعدل قد يصل إلى ٣٠٪ خلال عام ٢٠٠٩م بسبب الأزمة.

هذا السيناريو المتشائم اقتصاديًا يرى الكثيرون أنه مستبعَد الحدوث، ومما يدعم ذلك على أرض الواقع بعضُ التقارير والتصريحات لمؤسســـات ومســـئولين دوليين في هذا الصدد، **نذكر منها:**

١- صرح دومينيك شـــتراوس رئيس صندوق النقد

(١) د. ســـلطان أبو علي: الأزمة التمويلية العالمية وانعكاساتها على مصر، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، ورقة عمل رقم (١٤٢)، ديسمبر ٢٠٠٨م، ص ١١.

الدولي بأن الاقتصاد العالمي سيتعافى في أوائل عام ٢٠١٠م. كما يرى أن جميع حكومات العالم وضعت خططًا تحفيزية كافية لمساعدة النمو الاقتصادي.[١]

٢- صرح رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بن برنانكي إلى مؤشرات تعافي بطيئة لاستقرار الاقتصاد الأمريكي، وقال بأن عجلة الاقتصاد الأمريكي ستبدأ في الدوران والانتعاش خلال النصف الثاني من عام ٢٠٠٩م.[٢]

٣- توقعت منظمة ميريل لينش انتعاش الاقتصاد الخليجي بداية من عام ٢٠١٠م، في ضوء ارتفاع مرجح لسعر النفط الخام إلى ٧٥ دولارًا للبرميل، مما يعيد المنطقة إلى الانتعاش المالي، ويمكنها من مواصلة عجلة النمو. ولم تستبعد المنظمة أن يتمكن اقتصاد المنطقة من مقاومة دورة التراجع في الاقتصاد العالمي أسرع من الدول الأخرى؛ نتيجة الفوائض النفطية، إضافة إلى انخفاض معدلات تضخم أسعار الأصول.[٣]

هذه التصريحات والتوقعات التي تستند إلى رؤى عملية تدعم الرأي باستبعاد هذا السيناريو المتشائم، وكذلك استبعاد آثاره على العمالة ومستقبلها في منطقة الخليج.

نظرة للمستقبل:

تتعدد المواقف باتجاه واقع ومستقبل العمالة الأجنبية في منطقة الخليج العربي، بين مؤيد ومعارض لها.

ويمكن توضيح ذلك من خلال ما يلي:

١- **المؤيدون:** وهم الذين يؤيدون وجود العمالة الأجنبية في الحاضر والمستقبل، وأنه لا يمكن تصور منطقة الخليج العربي من دونها ومن دون آثارها، سواء حدثت الأزمة أم لم تحدث؛ لأنه يعود إليها الدور الكبير في تحقيق معدلات النمو، وفي إنجاز مرافق البنية الأساسية في منطقة الخليج العربي.

وعلي ذلك فإن وجود العمالة الأجنبية في الوقت الحاضر والمستقبل ظاهرة إيجابية وضرورية لاستمرار ارتفاع معدلات النمو، والتوسع في مشاريع البنية الأساسية، **مع الأخذ في الاعتبار ما يلي:**

- حسن انتقاء الأيدي العاملة المطلوبة لمواجهة احتياجات فعلية وفنية.
- العمل على عدم تسرب عمالة أجنبية هامشية حتى لا تشكل عبئًا على منطقة الخليج العربي.
- وضع خطط تدريجية للتوطين.
- إحلال العمالة العربية والإسلامية قدر الإمكان محل غيرها.

٢ - **المعارضون:** وهم الذين يعارضون سياسة استقدام العمالة الأجنبية بصورة عامة؛ لأنها تفسد سوق العمل بأكمله، وتُبقي مستويات الأجور في أدنى مستوياتها. وفي المستقبل يمكن حدوث عواقب سياسية واقتصادية واجتماعية وأمنية وثقافية لهذا الوجود، وخاصة العمالة الآسيوية التي تشكل أكثر من ٧٠٪ من حجم العمالة؛ نتيجة عدم التجانس العرقي والديني. وبناء على ذلك يجب خفض وجود العمالة بصورة كبيرة، والاتجاه نحو توطين العمالة أو تعريبها وهو ما يعرف بالخلجنة، ومن ثَم فإن مستقبل العمالة الأجنبية سينحسر في ظل تفعيل هذه السياسات.

ويمكن القول: إن ظاهرة العمالة في منطقة الخليج العربي لا يمكن علاجها أو النظر إليها مستقبلاً إلا في إطار الاتجاهات العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، فمشكلة العمالة الأجنبية لا يمكن علاجها بمفردها -وإنما كخلل في أنماط التنمية- وإن التخلص من هذا العدد الهائل من العمالة الأجنبية ليس بالحل الأمثل والأفضل، وإنما يكمن الحل في إعادة تحديد الأولويات التنموية لدول منطقة الخليج العربي.

وهذه الأزمة الحالية لن تكون الأخيرة، ومهما

(١) الموقع الإلكتروني لشبكة CNN بالعربية، بتاريخ ٢٠٠٩/٧/٢٢م.
(٢) نفس المرجع السابق.
(٣) الموقع الإلكتروني لصحيفة البلد، ع ١٩٦٤، بتاريخ ٢٠٠٩/٨/١٠م.

اشـــتدت حدتها فهي إلى زوال بإيجابيتها وسلبياتها، لذلك فوجود سياسة عامة للعمالة في منطقة الخليج العربي أمر لا مفر منه، وما يجب التنبيه عليه هو ألا تكون هذه السياســـات انعكاسًا للأزمة المؤقتة؛ لذلك نركز على أن تكون سياسات عامة.

كما يجب الاعتراف بأن مشاكل العمالة في منطقة الخليج مشـــاكل هيكلية وُجدت قبل الأزمة وستوجد بعدها، وأن الأزمات تركز فقط على بعض الأبعاد ذات الأهمية الوقتية.

لذلك فالأزمة العالمية تشكل فرصة لإعادة النظر في السياسات المستخدمة على مستوى العمالة، ومراجعة الأحوال بما يحافظ على الهوية الوطنية لدول منطقة الخليـــج العربي، وفي نفس الوقت لا يضر بمشـــاريع التنمية في المستقبل.

وعلى مســـتوى الدول المرسلة فإن أزمة البطالة لها أبعـــاد اقتصادية واجتماعية وسياســـية، وإذا لم يتم العمـــل المنهج على حلها ســـتتفاقم بدخول الأجيال الجديدة إلى أســـواق العمل، وإن مجرد تصدير جزء من الأزمة إلى أسواق الخارج يعتبر حلاً استثنائيًا غير قابل للاستمرار. وما الأزمات إلا ناقوس خطر للتنبيه على خطورة الأوضاع الحالية في الداخل. لذلك يجب أن توضع سياسات عامة شاملة ومتكاملة لدفع الأداء الاقتصادي بما يضمن استيعاب الأعداد المتزايدة من العمالة، وبما يرسِّـــخ فكرة أن هجـــرة العمالة مؤقتة ومصيرها المحتوم الوطن الأم.

خامساً: السياسات والإجراءات اللازمة للحد من الآثار السلبية في الحاضر والمستقبل:

تم التوصل من خلال التحليل السابق إلى أن الأزمة الماليـــة الاقتصادية العالمية لهـــا تداعيات على حجم العمالة الأجنبية في منطقة الخليج العربي. ولا شـــك أن التداعيات الســـلبية على العمالة الأجنبية تتطلب تقديم مجموعة من السياســـات والإجراءات اللازمة للحد من الآثار السلبية في الحاضر والمستقبل، الأمر الذي يرتبط بشكل مباشر بضرورة العمل على التقليل من الأســـباب التي أدت إلى تزايـــد معدلات البطالة والمسرحين.

ونحاول فيما يلي تقديم مجموعة من السياســـات والإجـــراءات لمواجهة تداعيات الأزمـــة على العمالة، لتفـــادي آثارها فـــي الوقت الحاضر والمســـتقبل في الدول المستقبلة والمرسلة للعمالة، وذلك للخروج بأقل الأضرار.

وفيما يلي أهم تلك السياسات والإجراءات:

أ- على مستوى الدول المستقبلة:

ســـتظل قضية العمالة الأجنبية تمثل التحدي الذي يواجه منطقة الخليج العربي في ظل بقاء الأسباب التي ألجأت لجلب هـــذه العمالة. بالإضافة إلى عدم وجود سياسة موحدة للتعامل مع مشكلة اختلال أسواق العمل الخليجية التي تسيطر عليها العمالة الأجنبية، ولعلاج الآثار السلبية المتوقعة على العمالة، **نقترح ما يلي:**

١- زيادة حجم الإنفاق الكلي: تتطلب مواجهةُ الأزمةِ العملَ على رفع حجم الطلب الكلي، ســـواء عن طريق الإنفاق العام أو الخاص. ويوجب ذلك اختيار المجالات التي تحـــرّك الاقتصاد بصورة ســـريعة في مجالات كثيفة العمالة، (وتحتاج كل هذه المشروعات إلى تمويل ضخـــم يتم توفيره من الفوائض المالية) مما يؤدي إلى دفع عجلة الاقتصاد إلى الأمام، واستمرارية احتياجه للعمالة.

٢- زيادة الاســـتثمارات الخاصة: فقد أثبت الواقع أن القطاع الخاص أكثر استخدامًا للعمالة، وعلى ذلك فإن زيـــادة إنفاقه تؤدي إلى زيـــادة الطاقة الإنتاجية وتوفيـــر فرص العمل؛ حيث تولد المنشـــآت الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر غالبية فرص العمل.

٣- تفعيـــل دور وزارات الاســـتثمار في دول منطقة الخليج العربي: وتفعيل قدرتها على الترويج للاستثمار الداخلـــي، وإصدار تراخيص تأســـيس الشـــركات.

بالإضافة إلى قيامها بسرعة حل مشاكل الاستثمار وإزالة معوقاته، خاصة في القطاعات كثيفة الاستخدام للعمالة.

٤- البحث عن آليات ووسائل لاستبقاء جانب من تحويلات العمالة الأجنبية في الدول المستقبلة للعمالة للاستثمار أو الاستهلاك: مما يترتب عليه إتاحة فرص عمل جديدة. فما يوجه إلى الاستثمار لا يتجاوز ١٨٪ من إجمالي التحويلات.

٥- التنسيق بين الحكومات المركزية والبنوك المركزية: لتشجيع إتاحة الائتمان اللازم لتمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة لمساعدتها على التوسع والإنتاج، عن طريق استغلال الفوائض في تمويل مشروعات إنتاجية تعتمد على مزيد من العمالة بما يسهم في مواجهة تداعيات الأزمة السلبية على العمالة الأجنبية.

مما يخفف من تداعيات الأزمة على العمالة الأجنبية قيام الدول المستقبلة بالمساواة في الحقوق بين العمالة الأجنبية والعمالة الوطنية، لتشمل الخدمات التدريبية والتثقيفية والترفيهية والإسكانية، بالإضافة إلى الخدمات التعليمية والصحية

٦- تعزيز دور الصناديق والمؤسسات المالية الخليجية: لتسهيل شروط منح قروضها، والمساهمة في تمويل المشاريع الاقتصادية، وتوفير التسهيلات الائتمانية للمشاريع بما يسهم في مواجهة تداعيات الأزمة على العمالة الأجنبية.

٧- زيادة حجم معونات التنمية للقطاعات كثيفة العمالة: بهدف زيادة فرص العمل وتقليل فقر المشتغلين، ودعوة القطاع الخاص إلى الإبقاء على العمالة العربية بعد العمالة الوطنية، وذلك عند تقليص الوظائف كما هو الآن. ودعوة المستثمرين إلى الاتجاه إلى مزيد من الاستثمارات في البلدان العربية المرسلة للعمالة.

٨- إنشاء نظام معلومات سوق العمل: في ظل تداعيات الأزمة على العمالة بصورة عامة تبرز أهمية إنشاء نظام معلومات سوق العمل لتوفير البيانات والمعلومات المفصلة عن سوق العمل الخليجي؛ نظرًا لدورها في ترشيد سياسات وبرامج التشغيل، وتحقيق الاستخدام الأمثل للعمالة الوطنية والأجنبية.

٩- التأمين ضد البطالة: في حالة زيادة نسبة إنهاء عقود العمالة في المستقبل نتيجة الأزمة، فإن نظام التأمين ضد البطالة لجميع العمالة (مواطنين أو أجانب) يضمن الحماية للعاطلين والمسرحين، كما يضمن عودتهم إلى العمل من خلال ربط النقدية بالمشاركة في التدريب والتأهيل المهني، ومطابقة الوظائف والمهارات من خلال مكاتب العمل. وقد بدأت دولة البحرين في تطبيق هذا النظام. هذا ويتم تمويل هذا النظام من خلال مساهمات أصحاب العمل والعمال والحكومات بمقدار ١٪ من الأجر.

ومما يخفف من تداعيات الأزمة على العمالة الأجنبية قيام الدول المستقبلة بالمساواة في الحقوق بين العمالة الأجنبية والعمالة الوطنية، لتشمل الخدمات التدريبية والتثقيفية والترفيهية والإسكانية، بالإضافة إلى الخدمات التعليمية والصحية. والإقرار للعمالة الأجنبية بالحق في ممارسة الحقوق النقابية في إطار التشريعات للدولة المستقبلة لها، والعمل على سن قوانين تحدّ من استغلال العمالة الأجنبية.

على مستوى الدول المرسلة:

تتطلب مواجهة التداعيات السلبية للأزمة على العمالة الأجنبية في الحاضر والمستقبل أن تتكاتف جهود الدول المستقبلة والمرسلة معًا للحد من الآثار السلبية. ولذا فإنه يجب على الدول المرسلة أن تقوم بمجموعة من السياسات والإجراءات التي تساعد على الخروج بأقل الأضرار.

لذا نقترح ما يلي:

١- تشكيل لجنة لرصد تطورات الأزمة وتداعياتها أولاً بأول، مع إعداد سيناريوهات عدة

لمواجهة تلك الأزمة، وكيفية التعامل معها؛ لتقليل الآثار السلبية الناجمة منها على عمالتها في منطقة الخليج العربي.

٢- معرفة مفاتيح الدخول إلى أسواق العمل في منطقة الخليج العربي، فيجب دراسة هذه الأسواق بأسلوب علمي من خلال تحديد احتياجات سوق العمل الخليجي، وإنشاء مراكز لتدريب العمالة على المهن المختلفة، والمهن التي تتطلب التخصص الدقيق، والتعامل مع التكنولوجيا الحديثة.

٣- توفير الآليات اللازمة لجمع ونشر البيانات والمعلومات الخاصة بسوق العمل الخليجي، والمساهمة في إقامة نظام جيد لإدارة نظام المعلومات، ودعم القدرة الذاتية في معالجة قضايا العمل في الدول المستقبلة، مع الاسترشاد بكافة السياسات والاستراتيجيات من أجل حسن إدارة هذا النظام، بما يمكّن من مواجهة كافة التحديات التي تواجه العمالة في الدول المستقبلة، ومعالجة ومراقبة كافة الجوانب المتعلقة بها بصورة أكثر فاعلية.

٤- القيام بتوفير برامج توعية وتأهيل للعمالة قبل وصولها إلى منطقة الخليج العربي، تتضمن إرشادات عامة تتصل بالإجراءات الإدارية والقانونية في الدول المستقبلة. بالإضافة إلى تعريفهم بمجالات الصحة المهنية والسلامة الصناعية، وكيفية الحصول على مسكن ومعدلات الأجور الملائمة.

٥- تفعيل دور الملحقين العماليين، خاصة في الدول العربية؛ لأنهم أقل نشاطًا وتأثيرًا من نظرائهم الآسيويين، وتجاوب الإدارات الحكومية في بلدانهم معهم أضعف، ووسائل العمل المتاحة لهم أقل.

٦- متابعة تطور الاستخدامات التكنولوجية في الدول المستقبلة، وذلك بتدريب مناسب للعمالة وخاصة العربية، والاستجابة السريعة لاحتياجات أصحاب الأعمال كمًّا وكيفًا، مما يخفف من التداعيات على العمالة في الدول المستقبلة.

٧- العمل على تسهيل ذهاب العمالة إلى الدول المستقبلة بطريقة قانونية، والعمل على دمجهم في منطقة الخليج العربي، مما يؤدي إلى انخفاض معدلات العمالة السائبة غير الشرعية عن طريق إحكام الرقابة على إجراءات استقطاب العمالة، مما يساعد في تحسين أوضاع العمالة الأجنبية في منطقة الخليج العربي.

يتبين مما سبق أن مواجهة التداعيات السلبية للأزمة يتطلب من الدول الموردة والمستقبلة للعمالة أن يتكاتفا للخروج من تلك الأزمة بأقل الأضرار. وضرورة الاهتمام بالتنسيق مع الدول العربية الموردة لكي تحل عمالتها محل العمالة غير العربية؛ للحفاظ على الهوية الثقافية والحضارية للمنطقة الخليجية.

سادساً: التوصيات والمقترحات:

في نهاية هذه الدراسة يمكن أن نقدم عددًا من التوصيات والمقترحات التي انتهت إليها لتجنُّب التداعيات السلبية للأزمة المالية الاقتصادية العالمية على العمالة الأجنبية في منطقة الخليج العربي.

وفيما يلي أهم التوصيات والمقترحات:

١- أظهرت الأزمة هشاشة النظام الرأسمالي، وعدم قدرته على توفير الاستقرار الاقتصادي، فالأزمة أزمة فكر وليست أزمة آليات، يتطلب ذلك من دول منطقة الخليج العربي بل العالم أجمع الخروج عن إطار الفكر الاقتصادي الوضعي، والبحث عن نظام يراعي ظروف المجتمع والإمكانيات المتاحة له، من أجل تحقيق عدالة التوزيع، والرفاهية والاستقرار الاقتصادي والسياسي.

٢- تنويع القاعدة الاقتصادية لدول منطقة الخليج العربي وتكاملها؛ للحد من التوسع في الأنشطة الخدمية، وإعطاء الصناعة الاهتمام الذي تستحقه كمجال استثماري يساهم في تنوع مصادر وزيادة الناتج المحلي الإجمالي، مما يقلل تداعيات الأزمات، وخاصة على العمالة.

٣- نشر المزيد من البيانات الخاصة بالعمالة الأجنبية

في منطقة الخليج العربي، بحسب الجنسية ثم الإقامة والتوزيع المهني والقطاعي، والتوفيق بين بيانات الدول المستقبلة والمرسلة (كلما كان ذلك ممكنًا)، وإيجاد آلية لتبادل ومتابعة البيانات والمعلومات.

٤- الرقابة الشديدة على حركة العمالة الأجنبية والعمل على وجود أفضلية لتشغيل العمالة العربية قبل غيرها. وذلك بعد مرحلة التوطين، على اعتبار أن وجود العمالة العربية يُحدث نوعًا من التوازن الكمي مع العمالة الآسيوية، ويعزز من الترابط الثقافي والحضاري، ويعتبر خطوة في طريق التكامل العربي.

٥- تشجيع نماذج العمل المرن، وتسهيل انتقال العمالة الأجنبية في سوق العمل الخليجي.

٦- تضافر الجهود وتوافق الرؤى من أجل إطلاق الطاقات العربية الكامنة من خلال التحرير الفعال لحركة العمالة بين الدول المرسلة والدول المستقبلة.

٧- ترشيد استقدام العمالة الأجنبية عن طريق زيادة كلفة الاستخدام، ووفق ضوابط تراعي الجانب الأمني والسياسي للمنطقة الخليجية، وربط استقدام هذه العمالة واستخدامها بالحاجة الفعلية لها ولنوعيتها، بالإضافة إلى تحقيق التوازن بين الجنسيات العربية والآسيوية.

٨- دعوة منظمات أصحاب الأعمال والتنظيمات النقابية في الدول المستقبلة والمرسلة لبذل المزيد من الجهد لمتابعة انعكاسات الأزمة على التشغيل والبطالة وظروف وشروط العمل.

٩- دعوة الدول المرسلة للعمالة إلى الإعداد الأفضل لقوة العمل من حيث التدريب والتعليم والكفاءة في العمل.

١٠- يجب اتخاذ التدابير اللازمة من قِبل الدول الموردة والمستقبلة للعمالة لاستشراف أي تطورات مستقبلية لتداعيات الأزمة على العمالة الأجنبية في منطقة الخليج العربي، وتقديم بدائل وسبل لمواجهة ذلك.

الملاحق والجداول

جدول رقم (١)

تطور حجم الوافدين إلى إجمالي السكان في منطقة الخليج العربي (١٩٩٠، ٢٠٠٠، ٢٠٠٦م) الأرقام بالألف

م	البيان / اسم الدولة	١٩٩٠م			٢٠٠٠م			٢٠٠٦م		
		إجمالي السكان	إجمالي الوافدين	النسبة ٪	إجمالي السكان	إجمالي الوافدين	النسبة ٪	إجمالي السكان	إجمالي الوافدون	النسبة ٪
١	دولة الإمارات العربية المتحدة	٢,٠٤١	١,٥٥٦	٧٧,٢	٢,٦٠٦	١,٩٢٢	٧٣,٨	٤,٤٩٦	٣,٥١١	٧٨,١
٢	مملكة البحرين	٤٩٠	١٧٣	٣٥,٤	٦٤٠	٢٥٤	٣٩,٨	٧٤٢,٥٦١	٢٨٣	٣٨,١٨
٣	المملكة العربية السعودية	١٥,٤٠٠	٤,٢٢٠	٢٧,٤	٢٠,٣٤٦	٥,٢٥٥	٢٥,٨	٢٣,٦٧٨,٨٤٩	٦,٤١٦	٢٧,١٠
٤	سلطنة عمان	٤٥٠	١١٣	٢٥,٢	٢,٥٣٨	٦٨٢	٢٦,٩	٢,٤٨٦	٦٣٠	٢٥,٣٧
٥	دولة قطر	٤٣٥	٣٤٥	٧٦,٢	٥٦٥	٤٠٩	٧٢,٤	٨٨٥,٣٥٩	٦٧٧	٧٦,٥٠
٦	دولة الكويت	٢,١٤٣	١,٥٦٠	٧٢,٨	١,٩١٤	١,١٠٨	٥٧,٩	٢,٥٢٥,٠٠٠	١,٥٣٤	٦٠,٧٨
	المجموع	٢٢,٢٩٤	٨,٣٠٤	٣٧,٢٤	٢٨,٦٠٩	٩,٦٣٠	٣٣,٦٦	٣٤,٨١٣	١٣,٠٥٤	٣٧,٤٩

المصدر:

لعامي ١٩٩٠ ، ٢٠٠٠م، التقرير الإقليمي لهجرة العمل العربية ٢٠٠٦م، جامعة الدول العربية، إدارة السياسات السكانية والهجرة، القطاع الاجتماعي عام ٢٠٠٦م، منظمة العمل العربية ٢٠٠٨م.

جدول رقم (٢)

الخلل في حجم السكان في دول الخليج العربي ٢٠٠٦م

م	اسم الدولة	مواطنون ٪	وافدون ٪	الفرق (الخلل) ٪
١	سلطنة عمان	٧٣,٥	٢٦,٥	+ ٤٧,٠
٢	المملكة العربية السعودية	٧٢,٩	٢٧,١	+ ٤٥,٨
٣	مملكة البحرين	٦١,٩	٣٨,١	+ ٢٣,٨
٤	دولة الكويت	٣٣,٩	٦٦,١	- ٣٢,٢
٥	دولة قطر	٢١,٦	٧٨,٤	- ٥٦,٨
٦	دولة الإمارات العربية المتحدة	٢٠,٠	- ٨٠,٠	- ٦٠,٠
	المجموع	٦١,٩	٣٨,١	+ ٢٣,٨

ملاحظات:

الدول مرتبة حسب درجة الخلل في حجم السكان.

الفرق (الخلـــل) = الفرق بين نسبة السكان المواطنين، ونسبة الســـكان الوافدين، والإشـــارة السالبة تدل على زيـــادة الســـكان الوافدين مقابل السكان المواطنين.

المصدر: مجلس وزراء الصحة لدول الخليج، (٢٠٠٥ - ٢٠٠٦م).

***

جدول رقم (٣)

اتجاهات التغير في قوة العمل المواطنة والوافدة في منطقة الخليج العربي

خلال السنوات (١٩٧٥، ٢٠٠٠، ٢٠٠٥م) الأرقام بالآلاف

م	البيان / اسم البلد	١٩٧٥م					٢٠٠٠م					٢٠٠٥م				
		إجمالي العمالة	العمالة المواطنة		العمالة الوافدة		إجمالي العمالة	العمالة المواطنة		العمالة الوافدة		إجمالي العمالة	العمالة المواطنة		العمالة الوافدة	
			العدد	٪	العدد	٪		العدد	٪	العدد	٪		العدد	٪	العدد	٪
١	دولة الإمارات العربية المتحدة	٢٧٨,٨	٤٤,٦	١٦,٠	٢٣٤,٢	٨٤,٠	٩٥٥,١	١١١,٢	١١,٦	٨٤٣,٩	٨٨,٤	٣,٣١٥,٠	٥٧٧,٠	١٧,٧٤	٢,٧٣٨,٠	٨٢,٢٦
٢	مملكة البحرين	٦٠,٠	٣٨,٠	٦٣,٣	٢٢,٠	٣٦,٧	٢٢٦,٥	٩٠,٧	٤٠,٠	١٣٥,٨	٦٠,٠	٥٢٢,٠	٢١٦,٠	٤١,٤٢	٣٠٦,٠	٥٨,٥٨
٣	المملكة العربية السعودية	١,٩٢٣,٧	١,٤٣٨,٩	٧٤,٨	٤٨٤,٨	٢٥,٢	٦,٤٥٠,٠	١,٨٦٩,٠	٣٦,٥	٤,٥٨١,٠	٦٣,٥	٧,٥٧٩,٠	٢,٦٨٥,٠	٣٥,٤٣	٤,٨٩٤	٦٤,٥٧
٤	سلطنة عمان	٢٢٥,٠	١٥٥,٠	٦٨,٩	٧٠,٠	٣١,١	٦٧٠,٣	٢٤٠,٠	٣٥,٨	٤٣٠,٣	٦٤,٢	٩١٤,٠	٣٠٩,٠	٣٣,٨٧	٦٠٥,٠	٦٦,١٣
٥	دولة قطر	٦٨,٧	١١,٧	١٧,٠	٥٧,٠	٨٣,٠	٢١٨,٠	٣٩,٠	١٧,٩	١٧٩,٠	٨٢,١	٥٥٥,٧	٢٤٠,٦	٤٣,٣١	٣١٥,٠	٥٦,٦٩
٦	دولة الكويت	٣٠٤,٦	٥٥,٤	١٨,٢	٢٤٩,٤	٨١,٨	١,٠٥١,٥	١٧٤,٩	١٦,٦	٨٧٦,٦	٨٣,٤	١,٥٩٤,٠	٢٩١,٨	١٨,٣٠	١,٣٠٢,٧	٨١,٧٠
	المجموع	٢,٨٦٠,٨	١,٧٤٣,٧	٦١,٠	١,١١٧,١	٣٩,٠	٩,٥٧١,٤	٢,٥٢٤,٨	٢٦,٤	٧,٠٤٦,٦	٧٣,٦	١٤,٤٨٠,٣١٧	٤,٣١٩,٤	٢٩,٧٣	١٠,١٦٠,٨٢٥	٧٠,٢٧

المصدر:

١- لعامي ١٩٧٥ ، ٢٠٠٠م ، التقرير الإقليمي لهجرة العمل العربية ٢٠٠٦م، جامعة الدول العربية.

٢- عام ٢٠٠٥ منظمة العمل العربية ٢٠٠٧م.

جدول رقم (٤)

تطور نسب العمالة الوافدة في دول مجلس التعاون الخليجي

خلال الفترة (٢٠٠١ – ٢٠٠٦م)

م	السنة / اسم الدولة	٢٠٠١م	٢٠٠٢م	٢٠٠٣م	٢٠٠٤م	٢٠٠٥م	٢٠٠٦م
١	دولة الإمارات العربية المتحدة	–	–	–	–	٨٢,٣	٩٠
٢	مملكة البحرين	٥٨,٨	–	٥٨,٨	٥٨,٦	٥٨,٦	٧٩
٣	المملكة العربية السعودية	٥٠,٢	٤٩,٦	–	–	٦٤,٦	٨٨,٤
٤	سلطنة عمان	٧٩	٧٨,٣	٧١,٢	٧٠,١	٦٦,١	٨١,٥
٥	دولة قطر	٥٣,٩	٥٥,٤	٥٥,٢	٥٦,٦	٥٦,٧	٨٤,٤
٦	دولة الكويت	٨٠,٤	٨٠,٤	٨٠,٨	٨١,٧	٨١,٧	٨٤,٨

المصدر:

إحصائيات الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي. ٢٠٠٥م منظمة العمل العربية، إحصائيات ٢٠٠٧م.

***

جدول رقم (٥)

القوى العاملة ونسبة العمالة الوطنية والعمالة الوافدة ٢٠٠٦م

م	اسم الدولة	إجمالي القوى العاملة	العمالة الوطنية		العمالة الوافدة		حجم ونسبة العمالة حسب الجنسية ٪							
							عربية		آسيوية		أوروبية		أمريكية		أخرى	
			العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
١	دولة الإمارات العربية المتحدة	٣,٣١٥,٠٠٠	٥٧٧,٠٠٠	١٧,٤	٢,٧٣٨,٠٠٠	٨٢,٦	٢٣٨,٠٠٠	٨,٧١	٢,٣٨٦,٠٠٠	٨٧,١٤	٤١,٠٠٠	١,٥٠	١٥,٠٠٠	٠,٥٤	٥٨,٠٠٠	٢,١١
٢	مملكة البحرين	٥٢٢,٠٠٠	٢١٦,٠٠٠	٤١,٤٢	٣٠٦,٠٠٠	٥٨,٥٨	٣٨,٠٠٠	١٢,٤٢	٢٤٥,٠٠٠	٨٠,٠٧	٦,٠٠٠	١,٩٦	٦,٠٠٠	١,٩٦	١١,٠٠٠	٣,٥٩
٣	المملكة العربية السعودية	٧,٥٧٩,٠٠٠	٢,٦٨٥,٠٠٠	٣٥,٤٢	٤,٨٩٤,٠٠٠	٦٤,٥٧	١,٥٢٧,٠٠٠	٣١,٢٠	٢,٩٠٢,٠٠٠	٥٩,٢٠	١٥٩,٠٠٠	٣,٢٥	١٠٣,٠٠٠	٢,١٠	٢٠٣,٠٠٠	٤,١٥
٤	سلطنة عمان	٩١٤,٠٠٠	٣٠٩,٠٠٠	٣٣,٨٧	٦٠٥,٠٠٠	٦٦,١٣	٣٤,٠٠٠	٥,٦١	٥٥٩,٠٠٠	٩٢,٤٠	–	–	–	–	١٢,٠٠٠	١,٩٩
٥	دولة قطر	٥٥٥,٧١٤	٢٤٠,٦٨٠	٤٣,٢١	٣١٥,٠٣٤	٥٦,٧٩	١٢٦,٠١٣	٤٠,٠٧	١٤٤,٩١٥	٤٥,٦٤	٥,٩٥٤	١,٩٩	–	١	٣٨,١٥٢	١٢,٣٠
٦	دولة الكويت	١,٥٩٤,٦٠٣	٢٩١,٨١٢	١٨,٣٠	١,٣٠٢,٧٩١	٨١,٧٠	٤٠٣,٠٠٠	٣٠,٩٥	٨٥١,٠٠٠	٦٥,٣٦	٤,٠٠٠	٠,٣١	٢,٠٠٠	٠,١٥	٤٢,٠٠٠	٣,٢٣
	المجموع	١٤,٤٨٠,٣١٧	٤,٣١٩,٤٩٢	٢٩,٧٣	١٠,١٦٠,٨٢٥	٧٠,٢٧	٢,٣٦٦,٠١٣	٣٣,١٩	٧,٠٨٧,٩١٥	٦٩,٩٠	٢١٥,٩٥٤	٢,١٢	١٢٦,٠٠٠	١,٢٥	٣٦٤,١٥٢	٣,٥٤

المصدر:

منظمة العمل العربية، إحصاءات التشغيل والشباب والهجرة والتنمية البشرية في البلدان العربية ٢٠٠٧م.

معلومات إضافية

الاستغناء عن العمالة في منطقة الخليج:

بدأ طوفان الاستغناء عن العمالة حركته في العالم كله، ولم تكن المنطقة العربية، وخاصة الخليجية في مأمن منه.. ففي الولايات المتحدة خسر نحو ستمائة ألف أمريكي وظائفهم خلال شهر يناير الماضي فقط، في أسوأ أزمة منذ ٣٤ عامًا، وفي الصين أُجبر عشرون مليون عامل على ترك وظائفهم، فيما حذَّر الخبراء في العالم من اضطرابات أمنية واجتماعية بسبب تلك الأزمة.

أما في منطقة الخليج ومع توقف مشروعات بقيمة ١٥٠ مليار دولار، خاصة في القطاع العقاري، فقد خسر نحو ٤٥ ألف موظف وعامل حتى شهر فبراير الماضي وظائفهم، مع توقعات بأن يقفز العدد إلى ١٦٠ ألفًا بنهاية عام ٢٠٠٩م، إضافة لانكماش عمليات التوظيف بنحو ٣٠٪ خلال نفس العام، مع ارتفاع نِسَب الباحثين عن العمل لأكثر من النصف.

وأكد التقرير السنوي لمنظمة العمل الدولية أن عام ٢٠٠٩م سينتهي بانضمام ما يتراوح بين ١٨ مليون إلى ثلاثين مليون شخص لصفوف العاطلين عن العمل على مستوى العالم، ووفقًا لإحصائيات منظمة العمل العربية يعمل في دول الخليج العربي ١٣ مليون وافد، معظمهم في السعودية، ولم تقتصر حركة الاستغناء الواسعة عن العمالة -التي تجري حاليًا- على العمالة الوافدة، بل تعدتها لتشمل المواطنين الخليجيين الذين ظنوا أنهم سيكونون بمنأى عنها، فالكويت والبحرين والإمارات شهدت حالات إنهاء خدمات بعض المواطنين، خاصة في القطاع الخاص.

بعض مظاهر الأزمة في دبي:

في ذروة الطفرة النفطية العام الماضي توقع حاكم دبي نموًا اقتصاديًا يقدر بـ١١٪ سنويًا ما يعني توفير تسعمائة ألف فرصة عمل جديدة، لكن جاءت الأزمة المالية لتأخذ هذه التوقعات إلى منعطف آخر؛ إذ تشير التقديرات إلى أن نحو ١٥٠٠ تصريح عمل وتأشيرات مرتبطة به يتم إلغاؤها يوميًا في دبي، فيما تواجه البنوك وشركات التأمين هناك أزمة مع عملائها المستغنى عنهم؛ لعدم قدرتهم على سداد ما عليهم من مستحقات.

وكانت آثار الأزمة الاقتصادية قد بدأت بالظهور من خلال نقص في السيولة، ومصاعب في التمويل، أثرت على القطاع العقاري، فتسببت بتعليق وتأجيل وإلغاء الكثير من المشاريع، مما أسفر عن موجات متتالية من الاستغناء عن الوظائف، والتي طالت بدايةً موظفي المبيعات في الشركات العقارية، ثم تبعهم المهندسون والفنيون العاملون في شركات الإنشاءات، ولم يسلم موظفو البنوك والتسويق والعلاقات العامة وغيرهم. فيما رصدت شركات التوظيف زيادة لافتة في طلبات العمل جراء عمليات الاستغناء عن الوظائف.

ورغم عدم توفر الأرقام الحقيقية حول هذا الشأن، فإن بعض الأخبار الواردة من الشركات في دبي تؤكد أن الاستغناء عن العمالة يتم على نطاق واسع، كما سارعت العديد من الشركات بالاستغناء عن موظفيها مع بوادر الأزمة، رغم تحقيقها كلها لأرباح جيدة منذ بداية الطفرة النفطية الأخيرة، أي منذ عام ٢٠٠٤م وحتى نهاية العام الماضي.

وذكرت بعض التقارير الصحفية أن من أبرز الشـــركات العقارية الكبرى التي قامت بتسريح موظفين في إمارة دبي: شـــركة «نخيل» للتطوير العقاري، المملوكة لحاكم إمارة دبي، وسرحت ٥٠٠ موظف كانوا يشكلون نحو ١٥٪ من إجمالي حجم القوة العاملة لديها، ومعظمهم من فريق المبيعات.

وسرحت شركة «داماك» العقارية ٢٠٠ موظف، بينما كانت «تعمير» للتطوير العقاري قد سرحت على دفعات ما مجموعه أكثر من ١٥٠ موظفًا لديها، وفي القطاع العقاري أيضًا سرحت شركة «أمنيات» للتطوير العقاري ١٠٠ موظف، فيما لا تزال دبي للعقارات وسما دبي متمسكتين بعدم تسريح عمالهما، رغم أن المعلومات تفيد بموجة تسريح طالت أعدادًا كبيرة من موظفيهما.

كما أشـــارت التوقعات إلى أن عشـــرات الآلاف من عمال البناء، وأغلبهم من الجنســـيات الآسيوية من الهند وبنجلادش سيفقدون عملهم وظائفهم، ويعودون إلى بلادهم مع توقف أو تأجيل نصف مشاريع الإمارة.

وذكرت مصادر اقتصادية أن شركات في دبي خاصة شركات المقاولات والبناء قد تكون سرحت فعلاً أكثر من ٢٠ ألف عامل بناء، أو قامت بنقلهم إلى وحدات تابعة في دول أخرى.

وذكر القنصل المصري العام في دبي والإمارات العربية الســـفير «مهاب نصر» في تصريحات صحفية أنه تم الاســـتغناء عن بضعة آلاف من العمال والموظفين المصريين في دبي، مشيرًا إلى أن معظمهم يعملون في شركات خاصة، مثل شركات المقاولات والبناء، والأنشطة المرتبطة بهذه القطاعات.

وتوقـــع تقرير صدر في أبريـــل الماضي من المجموعة المالية المصرية «هيرميس» أن يتراجع عدد ســـكان دبي نحو ١٧٪ من ١,٧٩ مليون نســـمة عام ٢٠٠٨م إلى ١,٤٩ مليون نسمة عام ٢٠٠٩م؛ بسبب ترحيل عدد كبير من الوافدين.

لكن أرقامًا أخرى تشير إلى أن سوق العمل في دبي، وفي الفترة ما بين شهري أكتوبر ٢٠٠٨م ومارس ٢٠٠٩م، قد استوعبت (٦٦٢) ألف فرصة عمل، بينما تم إلغاء (٤٠٠٥) فرصة عمل، أي أن الطلب على العمال مستمر.

تسريح العمالة في الكويت:

أنهت الشـــركات الخاصة في الكويت خدمات نحو ٤٠٪ من الموظفـــين من إجمالي مليون ونصف مليون وافد يشكِّلون نحو ٨٠٪ من إجمالي القوى العاملة، كما فرضت على البعض إجازات إجبارية تمتد شهورًا.

ولم تسلم كبريات شركات الاستثمار من آثار الأزمة المالية؛ حيث كان معظم هذه الشركات تستثمر جلّ أموالها في البورصة التي تعرضت بدورها لخسائر كبيرة.

وقامت واحدة من أكبر الشـــركات الاســـتثمارية في الكويت «شركة بيت الاستثمار العالمي (جلوبال)» بتسريح نحو ١٠٪ من موظفيها، وتقليص رواتب من تبقى منهم بنسبة تصل إلى ٢٠٪، فيما أدت الخسارة إلى قيام شركة عملاقة أخرى هي شركة دار الاستثمار (الدار) إلى إغلاق صحيفة «الصوت» اليومية التي كانت تمولّها.

وفي غياب المعلومات الدقيقة عن حجم المشـــكلة تبقى العمالة الوافدة -والتي تشكل أكثر من ٩٠٪ من مجمل العمالة في القطاع الخاص- المتضرر الأكبر من عمليات الاستغناء.

ولم تنج العمالة الوطنية الكويتية -التي تضاعفت أعدادها في القطاع الخاص في السنوات الثلاث الأخيرة بسبب الإغراءات الحكومية- من تبعات الأزمة المالية، وهو الأمر الذي أغضب نواب البرلمان الذين يعارض بعضهم تمرير خطة الإنقاذ الاقتصادي؛ بحجة أن القطاع الخاص لا يقدم شيئًا للبلد.

وأشار البعض إلى أن أضرار الاستغناء عن جزء من العمالة الوطنية الكويتية في القطاع الخاص لا تقتصر على الضرر الشخصي عليهم، بل ستشكل تحديًا لجهود الخصخصة التي تدفع بها الحكومة منذ سنوات في ظل غياب الأمن الوظيفي، وبينما تصر الشركات على أن استغناءها عن جزء من عمالتها الوطنية جاء لظروف خارجة عن إرادتها، يتهم آخرون الشركات باتخاذ هذه الخطوة لاستخدامها كورقة ضغط على الحكومة والبرلمان لإجازة خطة الإنقاذ.

المصادر:

«طوفان الاستغناء عن العمالة في دول الخليج»، برنامج الاقتصاد والناس، قناة الجزيرة، بتاريخ ٢٠٠٩/٢/١٦م، انظر الرابط:

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/12763DB4-9CDA-47BD-B007-2BCDCFF25D8E

موقع الأسواق. نت، بتاريخ ٢٠٠٩/٤/٣م، انظر الرابط:

http://www.alaswaq.net/articles/2009/04/03/22430.html

الأهرام الاقتصادي، العدد ٢١٠٠، بتاريخ ٢٠٠٩/٤/٦م، انظر الرابط:

http://ik.ahram.org.eg/IK/ahram/2009/4/6/INVE4.HTM

أوضاع العمال العرب في عام الأزمة، برنامج الاقتصاد والناس، قناة الجزيرة، بتاريخ ٢٠٠٩/٥/٦م، انظر الرابط:

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/27013F8F-11CA-4710-AD72-E14FA942642D.htm

تأثير الأزمة المالية العالمية على السياسات النفطية العربية

عبد الحافظ الصاوي

خبير اقتصادي

ملخص الدراسة

أفرزت الأزمة المالية العالمية دروسًـــا كثيرة، كان فـــي مقدمتها عربيًا أن الاعتماد على النفط كمصدر وحيد للدخل، وتأثيره في مختلف الأنشـــطة الاقتصادية، هو مســـار خاطئ، على الرغم من أن النفط ســـبَّب وفرة مالية للدول النفطية العربية جعلتها أفضل من غيرها عربيًا وعالميًا في مواجهة التداعيات السلبية للأزمة المالية العالمية.

وكان في مقدمة التداعيات السلبية للأزمة المالية العالمية: تدهور سعر النفط في السوق العالمي، مما اســـترعى الانتباه لتبني سياسات نفطية جديدة، تعكس عائدًا عادلاً لاستخدام النفط، وتقوِّي من الدور الاقتصادي للدول النفطية العربية على الصعيد العالمي، لاســـيما في ظل ما يمكن وصفه بتبلور خريطة جديدة للقوى الاقتصادية الدولية، بعد أن هدم معبد العولمة الاقتصادية على رءوس مروجيها.

وتتناول هذه الورقة عبر محاورها السبعة وضع النفط العربي وأهميته، وتأثيره في الاقتصاد العالمي، وكذلـــك العوائد النفطية الكبيرة التي تحققت خـــلال الفترة ٢٠٠٣ – ٢٠٠٨م، وكيف تم التصرف فيها، ثـــم تعرج على مدى تأثر النفط العربي بالأزمة المالية العالمية، وهي في عمومها تأثيرات ســـلبية تمثلت في انخفاض الطلب العالمي على النفط، وتدني الأســـعار، ووجود عجز في موازنات الدول النفطية، كما وُجدت آثار سلبية أيضًا في البلدان العربية غير النفطية نتيجة لتضرر الدول النفطية.

كمـــا ترصد الورقة أيضًا الجهود التي قدمتها منظمة أوبك منذ وقـــوع الأزمة المالية العالمية، وكذلك تصرفات الدول الكبرى تجاه النفط بعد وقوع الأزمة المالية، ثم ترصد الملامح العامة للسياســـة النفطية العربية من خلال أدائها في مجالات الأسعار، والإنتاج، والاحتياطي، والتصدير، ثم تختتم الورقة بوضع تصور لكيفية تحقيق الاقتصادات العربية أقصى استفادة من الثروة النفطية خلال المرحلة المقبلة.

تأثير الأزمة المالية العالمية على السياسات النفطية العربية

عبد الحافظ الصاوي

خبير اقتصادي

مقدمة:

كان النفط في موقع القلب من أحداث الأزمة المالية العالمية التي نعيش أحداثها حتى الآن؛ حيث تهاوت أسعار النفط مع الأيام الأولى للأزمة، وبعد قرابة عام لم يسترد النفط عافيته، على الرغم من وجود بعض المؤشرات المتفائلة بتحسن أداء الاقتصاد العالمي مع بداية عام ٢٠١٠م، إلا أن أفضل الأسعار لم تتجاوز حاجز الـ٧٠ دولارًا للبرميل.

وتختلف مصالح الدول المنتجة والمستهلكة للنفط، ففي الوقت الذي تبحث فيه الدول المستهلكة عن نفط مستقر ورخيص ودائم، تجد الدول المنتجة نفسها ملزمة بالبحث عن السعر العادل، والإبقاء على أكبر قدر من احتياطياتها المعرَّضة للنضوب إن آجلاً أو عاجلاً، وبخاصة تلك الدول التي يمثل النفط فيها عماد شئونها التنموية والاقتصادية.

وتتبع أهمية النفط العربي على الصعيد العالمي بسبب مساهمته في حجم الإنتاج الذي يمثل قرابة ربع الإنتاج العالمي، وما يقترب من نحو ٦٠٪ من احتياطيات العالم من النفط. أما على الصعيد العربي فالنفط هو محور الأداء الاقتصادي في الدول النفطية وغير النفطية بالمنطقة العربية، وظهر ذلك بجلاء على مدار العقود الأربعة الماضية؛ حيث ضعفت مساهمة القطاعات والأنشطة الاقتصادية الأخرى مقارنة بتأثير الأداء النفطي باقتصادات المنطقة العربية.

كما لا يخفى على أحد ذلك الدور الذي لعبته الدول الغربية - بعد انتصار العرب في أكتوبر ١٩٧٣م على الكيان الصهيوني- من أجل تفريغ سلاح النفط العربي من مضمونه؛ سواء بجعل الدول العربية النفطية تدور في حالة من الاضطرابات السياسية والاقتصادية، بما يجعلها دائمًا في حالة استنفار إنتاجي للنفط، أو على الجهة الأخرى بالتركيز على سياسة أن يكون سوق النفط هو سوق للمشترين وليس سوقًا للبائعين، بمعنى أن تبقى حركة التأثير في أسعار النفط صعودًا وهبوطًا في يد المستهلكين، وهو ما نستطيع أن نقول: إن الدول الغربية نجحت فيه بنسبة كبيرة.

ونظرًا لما يمثله النفط من أهمية كبيرة للاقتصاد العربي، كان من الضروري النظر في أداء السياسات النفطية العربية بعد وقوع الأزمة المالية العالمية، وخاصة أن الأزمة عكست مجموعة من الدروس المستفادة، في التوجهات

الاقتصادية، فمسلَّمات الأمس التي قدمتها مؤسسات وأدبيات العولمة، أصبحت محل شـك بل وإعادة نظر، بعـد أن خيَّمـت الضبابية حول مسـتقبل الاقتصاد العالمي، ووُجِدَت توقعات بنسب كبيرة حول تغير معالم وملامح القوى الاقتصادية الدولية، فضلاً عن صعوبة التنبؤ بانتهاء الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية.

وفي ظل المقدمات السابقة يبقى السؤال الذي تحاول هذه الورقة أن تجيب عليه وهو: ما تأثير الأزمة المالية العالمية على أداء السياسات النفطية العربية؟ وكيف تحقـق الاقتصادات العربية أقصى اسـتفادة من الثروة النفطية خلال المرحلة المقبلة؟

يمتلك العرب نسبة مؤثرة في السوق العالمي للنفط؛ إذ بلغت نسبة الإنتاج العربي قريبًا من ٢٥٪ من الإنتاج العالمي للنفط، ونحو ٣٧٪ من الغاز، وهذه النسبة تجعل من النفط العربي رقمًا فاعلاً في معادلة الطاقة على مستوى العالم.

أولاً: حجـم الإنتـاج العربي من النفـط، ومـدى تأثيره في السـوق العالمي:

بلغ الإنتاج العالمي من النفط خلال عام ٢٠٠٨م نحو ٨٦,٢ مليـون ب/ي، كان نصيـب النفط العربي منه نحو ٢٣,٧ مليون ب/ي، وبنسبة بلغت ٢٥,٧٪. وتشير الإحصـاءات إلى امتـلاك العالم العربي لما نسـبته ٥٧,٧٪ مـن احتياطي النفط العالمـي في نهاية عام ٢٠٠٨م. ومثَّل إنتاج المملكة العربية السعودية النصيب الأكبر بـين البلدان العربية؛ إذ بلـغ نحو ٩,٣ ب/ي خلال نفس العام. [١]

أما بالنسـبة للغاز الطبيعي المسال فقد بلغ حجم الإنتاج العالمي منه في نهاية عام ٢٠٠٧م، نحو ٨٢٨٨ ألف ب/ي، كان نصيب الإنتاج العربي منها ٣٠٧٣ ألف ب/ي، وبما يمثل نسـبة ٣٧٪. كما بلغت احتياطيات الدول العربية من الغاز الطبيعي في نهاية عام ٢٠٠٨م نحـو ٥٣,٧ تريليون متر مكعب، وهو ما يمثل نسـبة ٢٤,٩٪ مـن إجمالي الاحتياطي العالمـي البالغ نحو ١٧٧,١ تريليون متر مكعب.

وكان نصيب المنطقة العربية من الصادرات النفطية فـي عام ٢٠٠٦م نحو ١٦,٧ مليون ب/ي، وهو المعدل الذي يمثل ما نسبته ٣١,٨٪ من إجمالي تجارة النفط على مستوى العالم خلال نفس العام.[٢]

ومـن خـلال اسـتعراض الأرقـام والمسـاهمات الخاصـة بالبلـدان العربية في النشـاط النفطي يمكن رصد أهمية النفط العربي على المستوى العالمي من خلال ما يلي:

١- يمتلك العرب نسـبة مؤثرة في السـوق العالمي للنفط؛ إذ بلغت نسـبة الإنتاج قريبًا من ٢٥٪ من الإنتـاج العالمي للنفط، ونحو ٣٧٪ من الغاز، وهذه النسـبة تجعل مـن النفـط العربـي رقمًا فاعـلاً فـي معادلة الطاقـة على مستوى العالم، وما يترتب عليها من المساهمة في النشـاط الاقتصادي، وتسيير متطلبات الحضارة الحديثة. ولا تقتصر هذه الميزة التنافسـية للنفط العربي على الوقت الحاضر، ولكنها سوف تمتد لعدة عقود قادمة، وكل ذلك يمكِّنها من امتـلاك احتياطيات من النفط والغاز تصـل إلى نحو ٦٠٪ و٣٠٪ علـى التوالي من الاحتياطيات العالمية.

٢- أثبتت شـواهد سوق النفط العالمي مدى التأثير الـذي يمثله النفـط العربي منذ مطلع سـبعينيات القرن العشـرين، وما تبع الموقـف العربي إبان حرب أكتوبـر ضد الصهاينة، من ارتفاع في أسـعار النفط قلبت موازين الاقتصاد العالمـي، وغيَّرت من خريطة الثروة النفطية عالميًـا وإقليمًا، ومثلت ميلادًا حقيقيًا لمنظمة الأوبك، وجعلت الدول المتقدمة تعيد النظر في استهلاكها للطاقة الرخيصة، وتبحث عن بدائل أخرى للنفط، مما سـاهم في التوجه لإنشـاء وكالة الطاقة الدولية عام ١٩٧٤م.

(١) أوبك، تقرير الأمين العام السنوي الخامس والثلاثين، ١٤٢٩/٢٨هـ - ٢٠٠٨م، ص ١٤٤ جدول ٧/٢ .

(٢) المصدر السابق.

كمـــا أن النفـــط العربي مثَّل صمام أمان للســـوق العالمي من مخاطر ارتفاع أســـعار النفط، وساهم في تحقيـــق التوازن فيه في كثير مـــن الأوقات العصيبة، كما حـــدث عندما توقفت صـــادرات فنزويلا؛ نتيجة إضراب عمال النفـــط بها مطلع عام ٢٠٠٣م، وكذلك عنـــد توقف صادرات النفـــط العراقي إبان الاحتلال الأنجلو/أمريكي للعراق، وكذلك أثناء توقف الصادرات المكسيكية بسبب إعصار «كاترينا» الذي ضرب منصات إنتاج النفط هناك. (١)

٣- لا يـــزال النفط والغاز هما عماد الطاقة الأولية على مستوى العالم، وتشـــير التقديرات (٢) إلى زيادة الطلـــب على الطاقة الأولية بنحـــو ٥٧٪ عام ٢٠٣٠م مقارنـــة بمعدلات الطلب التـــي تحققت عام ٢٠٠٤م، وهو ما يثبت أن بدائـــل الطاقة البديلة للنفط والغاز لم تســـتطع الوفاء باحتياجـــات الاقتصاد العالمي من الطاقة، كما لن تكون بديلاً كاملاً للنفط والغاز.

٤- حرصت الدول الغربية وأمريكا على الســـيطرة علـــى منابع النفط، مـــن خلال وجودها العســـكري بمنطقـــة الخليج خلال عقد التســـعينيات من القرن العشرين، والاحتلال السافر للعراق عام ٢٠٠٣م، بعد أن استُنفدت طرقهم الدبلوماسية والسياسية للسيطرة على إنتاج وأسعار النفط.(٣)

ثانيًا: العوائد النفطية العربية.. الطفرات والتوظيف:

شهدت العوائد النفطية في المنطقة العربية طفرات ثلاث: كانت الطفرة الأولى بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣م، وفي بداية عام ١٩٧٤م وصلت أســـعار برميل النفط نحو ١١,٦ دولار بعـــد أن كانت لا تتجاوز ٣ دولارات للبرميل قبل هـــذا التاريخ. وكانت الطفرة الثانية بعد إعلان الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩م، ودخول إيران فيما بعد في حرب مع العراق، مما ساعد على استمرار تزايد أسعار النفط حتى عام ١٩٨٤م؛ حيث قفز سعر برميل النفط لنحو ٣٣ دولارًا في مطلع عام ١٩٨١م. إلا أن النصف الثاني من الثمانينيات وطوال التسعينيات تراجعت أسعار النفط لتتراوح ما بين ١٨-٢٥ دولارًا للبرميل.(٤)

أمـــا الطفرة الثالثة فقد شـــهدتها الفترة من عام ٢٠٠٣م حتى النصف الأول من عام ٢٠٠٨م؛ حيث وصل سعر برميل النفط لنحو ١٧٤ دولارًا، ووصلت العوائد النفطية -أو قيمة الصادرات بالأسعار الجارية- لنحو ٤٥٠ مليار دولار، بعـــد أن كانت لا تتعدى ٢١٥ مليار دولار في عام ٢٠٠٢م.

وفي ظل تصاعد أســـعار النفط خلال عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨م، اصطُلـــح على تســـمية هـــذه الفترة بأزمة الطاقة، بسبب انعكاس ارتفاع أسعار النفط على أداء الاقتصاد العالمي، وبخاصة التأثير على ارتفاع أسعار الغذاء في الأسواق العالمية.(٥)

وخلال الطفرتين الأولـــى والثانية اتجهت عوائد النفط نحو تشـــييد البنية الأســـاســـية في منطقة الخليج، ولم يغب مردود هـــذه العوائد عن البلدان العربية غير النفطية؛ حيث نالها حظ من تحويلات العاملـــين من مواطنيها بدول الخليـــج، والذين زاد الطلـــب عليهم في ظـــل تنفيذ مشـــروعات البنية الأساسية بالدول النفطية.(٦)

(١) البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٩م، ص ١٠١.

(٢) د. عمـــاد الشـــرقاوي، دراســـة الطاقة بالمنطقة العربيـــة .. الفرص والتحديـــات، ورقة عمل قُدمت للقمة العربيـــة الاقتصادية والتنموية والاجتماعية، المنعقدة بالكويت، يناير ٢٠٠٩م، ص ٢.

(٣) د. حسين عبد الله، تعظيم عائدات النفط وتوظيفها في تنمية عربية متكاملة، ورقة عمل قُدمت للمؤتمر الســـنوي التاسع للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة ٢٠٠٨م، ص ٢و٣.

(٤) د. حسين عبد الله، مصدر سابق.

(٥) الأوبك، الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها الأولية المحتملة على صناعة البترول فـــي الأقطار العربية، مجلة النفط والتعـــاون العربي، العدد ١٢٨، ص ٤١ .

(٦) تقرير الإمارات الاســـتراتيجي ٢٠٠٧-٢٠٠٨م، التعامل الإماراتي مع الطفرة النفطية الثالثة، ص ١٧٨.

وثمة اتجاه مكمل ورئيس في مضمار الاستفادة من العوائد النفطية في دول الخليج خلال الطفرتين النفطيتين، وهو التوجه لاستثمار هذه العوائد في البنوك ومؤسسات المال في أمريكا ودول الغرب. وخاصة التوجه للاستثمار في شراء أذون الخزانة الأمريكية، ودخول سوقي العقارات والأوراق المالية الغربية والأمريكية. إلا أن أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م أوجدت حالة من التخوف بعض الشيء تجاه الاستثمار في السوقين الأمريكي والغربي؛ نظرًا لتهمة تمويل الإرهاب التي أريد لها أن تسم كل مال عربي أو إسلامي في الغرب وأمريكا.

ومن هنا فقد لُوحظ أن الطفرة الثالثة لعوائد النفط، تم التعامل معها بشكل مختلف إلى حد ما، وإن كان غير مؤثر في حجم الاتجاه للاستثمار في الغرب وأمريكا؛ حيث توجهت بعض الاستثمارات العربية إلى دولها، وكل من آسيا والصين، وغلب على طبيعة الاستثمارات النفطية المتجهة للبلدان العربية غير النفطية التوسع في المجال الخدمي والعقاري[١]، مما أدى إلى وجود مضاربات وارتفاع الأسعار في البورصات العربية وقطاع العقارات، وأيضًا ارتفاع معدلات التضخم بالمنطقة.

وبعد تخوف الاستثمارات النفطية من البقاء بالأسواق الأوروبية والأمريكية، بسبب تهمة تمويل الإرهاب، أتت الأزمة المالية العالمية لتضيف العديد من المخاوف للاستثمارات النفطية في تلك الأسواق؛ حيث أصبحت أزمة الثقة واردة وبنسبة كبيرة حيال هذه الأسواق، في ظل ارتفاع نسبة الخسائر للاستثمارات العربية، وبخاصة في قطاع العقارات والبورصات الغربية والأمريكية، فضلاً عن السياسات النقدية التي اتبعتها أمريكا كخفض أسعار الفائدة والتخلي عن سياسة الدولار القوي.[٢]

كل ذلك جعل الدول النفطية العربية تشعر بأنها تفقد ثرواتها بأكثر من طريقة، ففي ظل انخفاض أسعار الفائدة في الأسواق الأمريكية، انخفض العائد بشكل كبير على الاستثمارات المتراكمة هناك، كما أن النفط في ظل انخفاض قيمة الدولار أصبح يباع بأقل من قيمته بكثير في ظل سيطرة سياسة تسعير النفط بالدولار في السوق العالمي، كما أضيرت الاحتياطيات من النقد الأجنبي لتنخفض قيمتها الحقيقية بقوة، وتذهب بعض التقديرات إلى أن خسائر الاستثمارات العربية في أمريكا والغرب تصل لنحو ٥٠٪ من قيمتها.

ثالثًا: مظاهر تأثر النفط العربي بالأزمة المالية العالمية:

كان النفط من أسرع القطاعات التي تأثرت بوقوع الأزمة المالية العالمية؛ حيث شهدت أسعاره تراجعًا بلغ في الفترة من سبتمبر إلى ديسمبر ٢٠٠٨م أكثر من ١٠٠ دولار للبرميل، فبعد أن وصل سعر البرميل ١٤٧ دولارًا تدنت الأسعار لنحو ٥٣ دولارًا للبرميل.

وقد تعددت المظاهر السلبية الخاصة بتأثر النفط بالأزمة المالية العالمية، ونذكر منها ما يلي:

١- تراجع الطلب العالمي على النفط:

انخفض الطلب العالمي على النفط خلال الربع الثالث من عام ٢٠٠٨م بنحو ١٤٠ ألف ب/ي، مقارنة بالربع الثاني من نفس العام، وبحوالي ٤٨٠ ألف ب/ي، مقارنة بالربع الثالث من عام ٢٠٠٧م. أما إحصاءات مايو ٢٠٠٩م فتشير إلى انخفاض الطلب العالمي على النفط بنحو ٠,١ مليون ب/ي، ليصل إلى ٨٢,٩ مليون ب/ي، وهو المستوى الذي يمثل انخفاضًا قدره نحو ٣,١ مليون ب/ي عن معدلات شهر مايو ٢٠٠٨م.[٣]

ويلاحظ انخفاض الطلب على النفط بشكل واضح في مجموعة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية،

(١) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية ٢٠٠٨م ص ٧٨ و ٧٩.

(٢) المقصود بالتخلي عن سياسة الدولار القوي، أي السماح بانخفاض قيمة سعر صرف الدولار مقابل أسعار العملات الأخرى، بما يؤدي إلى زيادة الصادرات وتقليل الواردات.

(٣) أوبك، النشرة الشهرية يوليو ٢٠٠٩م، ص ٨ و٩ .

التي تشـــكل نحو ٥٦٪ من حجـــم الطلب على النفط العالمـــي؛ حيث انخفض طلبها على النفط خلال الربع الثالث من عام ٢٠٠٨م بنحو ٣٥٠ ألف ب/ي، مقارنة بالربـــع الثاني من نفس العـــام، وبنحو مليوني ب/ي، مقارنـــة بمســـتويات الربع الثالث من عـــام ٢٠٠٧م. ووصل انخفاض الطلب على النفط لهذه المجموعة في مايو ٢٠٠٩م إلى نحو ٢,٥ مليون ب/ي، مقارنة بحجم طلبها في مايو ٢٠٠٨م.

٢- تدني الأسعار:

إذا كان مايو ٢٠٠٨م يعد من أفضل أشهر هذا العام من حيث ارتفاع أســـعار النفط؛ حيث بلغت فيه نحو ١٣٠ دولارًا للبرميـــل، فإن وقوع الأزمة المالية العالمية أدى إلى تراجع هذه الأســـعار بمعدل كبير وصل إلى ٤٩,٦ دولار للبرميل في نوفمبر من نفس العام.[١]

وتشـــير بيانات مايو ٢٠٠٩م إلى أن ســـعر برميل النفط وصل إلى نحـــو ٥٧ دولارًا، بزيادة قدرها نحو ٦,٨ دولار للبرميل عن أســـعار أبريل من نفس العام، بينما تنخفض أسعار مايو ٢٠٠٩م عن مثيلتها في مايو ٢٠٠٨م بنحو ٦٢,٤ دولار للبرميل.[٢]

كما أدى تدني أسعار النفط خلال النصف الثاني من عام ٢٠٠٨م إلى فقـــدان الدول النفطية العربية لنحو ١١٠ – ١٢٦ مليـــار دولار. ففي الربع الأخير من عام ٢٠٠٨م بلغت قيمة الصادرات النفطية العربية ٨٨,٨ مليـــار دولار فقط، بانخفاض بلغت نســـبته ٥٦,٣٪ مقارنة بعائدات الربع الثالث من نفس العام. وتشـــير تقديرات منظمة أوبك إلى أن التغير في أسعار النفط بمعدل دولار واحد فقط خـــلال الربع الأول من عام ٢٠٠٩م يؤدي إلى فقدان العائـــدات النفطية العربية لنحو ٣٣٣,٢ – ٨٦٥,١ مليون دولار.

٣- ظهور العجز بموازنات الدول النفطية:

ظهـــرت الآثـــار الســـلبية لأزمة النفـــط على أداء الموازنات العامـــة بالدول النفطية، ونشـــير هنا إلى حالتي الســـعودية والإمارات، فبعـــد أن ظلت الموازنة الســـعودية تحقق فائضًا على مدار الفترة من ٢٠٠٣م

(١) أوبك ، مجلة النفط والتعاون العربي، مصدر سابق ص ٢٤.

(٢) أوبك، النشرة الشهرية، عدد يوليو ٢٠٠٩م، ص ٥.

وحتى عام ٢٠٠٧م، أعلنت المملكة عن وجود عجز في موازنتها لعام ٢٠٠٩م، ولا شك أن هذا التحول كان من الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية على الاقتصاد السعودي؛ فحسبما نُشر عن وزارة المالية السعودية أن موازنة ٢٠٠٩م سوف تشهد عجزًا يقدر بنحو ٦٥ مليار ريال سعودي، بعد أن حققت فائضًا في عام ٢٠٠٨م بلغ نحو ٥٩٠ مليار ريال.(١)

أما في حالة الإمارات فإن موازنة عام ٢٠٠٩م أتت دون عجز أو فائض، مما يعني انعكاسًا واضحًا للأزمة المالية العالمية، فبعد وجود فائض في موازنة عام ٢٠٠٧م بنحو ١٧,٣ مليار دولار، يأتي عام ٢٠٠٩م دون وجود أي فائض، وإن أمكن لدولة الإمارات الحفاظ على هذا الأداء بالموازنة دون عجز خلال العامين القادمين فسيكون ذلك إنجازًا، خاصة في ظل توقعات تراجع أداء الاقتصاد العالمي وتدني معدلات النمو والتجارة الدولية.(٢)

٤- وجود آثار سلبية على البلدان العربية غير النفطية:

توقعت منظمة العمل العربية أن ينخفض حجم العمالة الوافدة إلى منطقة الخليج بنحو ٣٠٪ خلال عام ٢٠٠٩م، بسبب الأزمة المالية، وأشارت تقديرات المنظمة إلى أن تحويلات العاملين هي الأخرى مرشحة للانخفاض؛ نتيجة فقدان فرص العمل بمنطقة الخليج، وأن البلدان العربية المرسلة للعمالة التي ستتأثر بهذه السلبيات هي مصر والأردن وفلسطين واليمن، وتقدر منظمة العمل مساهمة التحويلات في الناتج المحلي للبلدان المرسلة للعمالة العربية بنحو ٦٪.(٣)

توقعت منظمة العمل العربية أن ينخفض حجم العمالة الوافدة إلى منطقة الخليج بنحو ٣٠٪ خلال عام ٢٠٠٩م، بسبب الأزمة المالية، وأشارت تقديرات المنظمة إلى أن تحويلات العاملين هي الأخرى مرشحة للانخفاض نتيجة فقدان فرص العمل بمنطقة الخليج.

والأثر المهم بالنسبة للعمالة العربية من جراء الأزمة المالية العالمية، هو ارتفاع معدلات البطالة، فتشير التوقعات لارتفاع معدل البطالة إلى نحو ٢١ مليون عاطل خلال عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠م إذا ما استمر أداء الاقتصاد العربي على ما هو عليه. وبذلك سوف تعمق الأزمة من معضلة البطالة في العالم العربي الذي يوجد به نحو ١٨ مليون عاطل قبل وقوع الأزمة.(٤) فضلاً عن زيادة البطالة بين الشباب العربي، الذي يعاني من نسبة بطالة قُدِّرت بنحو ٤٠٪، وهي النسبة الأكبر بين شباب مناطق العالم.

أما بالنسبة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر فتشير التقديرات إلى تراجعها في المنطقة العربية بشكل عام بنحو ١٤٪ في نهاية عام ٢٠٠٨م، مقارنة بما كانت عليه في عام ٢٠٠٧م؛ حيث قدرت هذه التدفقات بحوالي ٦٢ مليار دولار، في حين كانت ٧٢ مليار دولار في عام ٢٠٠٧م. ويأتي هذا الانخفاض نتيجة تراجع معدل نمو الاقتصاد العالمي، وتراجع أسعار النفط بصورة كبيرة،

(١) عبد الحافظ الصاوي، مؤسسة النقد السعودي.. ملفات ساخنة ورئيس جديد ٢٠٠٩/٢/٢٥م.

http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&pagename=Zone-Arabic-Namah%2FNMALayout&cid=1235539837544

تاريخ الزيارة ٢٠٠٩/٨/١٤م.

(٢) عبد الحافظ الصاوي، موازنة الإمارات الصفرية.. تقشف تستدعيه الأزمة ٢٠٠٩/٣/١٢م:

http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&pagename=Zone-Arabic-Namah%2FNMALayout&cid=1236508869537

تاريخ الزيارة ٢٠٠٩/٨/١٤م.

(٣) جريدة الشرق الأوسط ٢٠٠٩/٤/٤م:

http://www.aawsat.com/details.asp?section=6&article=513690&issueno=11085

تاريخ الزيارة ٢٠٠٩/٨/١٤م.

(٤) الأزمة المالية تلقي بظلالها على البطالة العربية، حوار مع المدير العام لمنظمة العمل العربية، الجزيرة نت ٢٠٠٩/٢/٦م:

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/F0783381-0A0A-40CD-8461-91DF334D7425.htm

تاريخ الزيارة ٢٠٠٩/٨/١٥م.

واضطرابات أسواق المال العربية والدولية.[1]

رابعًا: منظمة أوبك والجهود التي قدمتها لمواجهة آثار الأزمة المالية العالمية على النفط:

إبان أزمة الطاقة وقبل الإعلان عن الأزمة المالية العالمية في مطلع سبتمبر ٢٠٠٨م، مُورست ضغوط كبيرة ومطالب من قِبَل الدول الغربية وأمريكا من أجل زيادة المعروض من النفط؛ من أجل تخفيف حدة ارتفاع أسعاره، إلا أن المنظمة كانت تتسبب ارتفاع الأسعار للمضاربة في سوق النفط، وليس لعجز المعروض منه.

ونتيجة لحدوث الأزمة المالية العالمية، وحصول انخفاضات كبيرة في أسعار النفط في الشهور الأولى للأزمة، اتجهت أوبك نحو تخفيض حصص الإنتاج، من أجل الحفاظ على مستوى مقبول لأسعار النفط، تمكِّن الدول المنتجة من عائد عادل تستطيع من خلاله الاستمرار في استثماراتها النفطية، وتغطية متطلباتها تجاه مشروعاتها التنموية، فشهدت الفترة من سبتمبر وحتى ديسمبر من عام ٢٠٠٨م الاجتماع العادي للمنظمة واجتماعين استثنائيين، **خلصت هذه الاجتماعات إلى ما يلي:** [2]

١- التقيد بحصص الإنتاج المعلنة لشهر سبتمبر ٢٠٠٧م بنحو ٢٨,٨ مليون ب/ي، بما يعني خفض الإنتاج بمعدل ٥٠٠ ألف ب/ي.

٢- وفي اجتماع أكتوبر ٢٠٠٨م الاستثنائي، وفي ظل تدهور أسعار النفط، قررت أوبك خفض حصص الإنتاج بنحو ١,٥ مليون ب/ي، على أن يسري هذا على إنتاج نوفمبر ٢٠٠٨م.

٣- وفي اجتماع ديسمبر ٢٠٠٨م قررت المنظمة خفض الإنتاج بما يعادل ٢,٢ مليون ب/ي، ليصل بذلك إجمالي التخفيضات خلال عام ٢٠٠٨م لنحو ٤,٢ مليون ب/ي.

٤- بينما أبقت اجتماعات مارس ومايو ٢٠٠٩م التي عقدتها أوبك على حجم إنتاج ٢٤,٨ مليون ب/ي، دون اتخاذ قرارات بتخفيضات أخرى في حجم الإنتاج، مع ملاحظة أن التزام الأعضاء شهد تجاوزًا للحد المتفق عليه وصل في بعض الأحيان لنحو ٩٠٠ ألف ب/ي.[3]

ويلاحظ أن اتجاه أوبك لتخفيض حصص الإنتاج والالتزام به أدى إلى تحسن في أسعار النفط العالمية لتتخطى حاجز الـ٤٠ دولارًا وصولاً إلى أسعار تتراوح ما بين ٦٠ – ٧٠ دولارًا للبرميل.[4]

خامسًا: أداء الدول الكبرى تجاه النفط العربي بعد الأزمة المالية العالمية:

اعتادت الدول الغربية على وجود رؤية أحادية تجاه النفط، تتمثل في استمرار تدفق النفط، بكميات تفي باحتياجاتها، وبأسعار منخفضة، ولم تختلف هذه الرؤية بعد وقوع الأزمة المالية العالمية، ووصول أسعار النفط لمستويات لا تحقق مصالح الدول المنتجة، ويمكن إثبات هذه الرؤية **من خلال ملاحظة ما يلي:**

١- عقب انخفاض أسعار النفط بسبب الأزمة المالية العالمية، لأقل من ٦٠ دولارًا للبرميل في أكتوبر ٢٠٠٨م، اتخذت منظمة أوبك قرارًا بتخفيض حصص الإنتاج من أجل الحفاظ على الأسعار العالمية للنفط. ولكن هذه الخطوة لاقت اعتراضًا أمريكيًا، وأعلن المتحدث باسم البيت الأبيض أن أسعار السلع بما فيها النفط يجب أن تخضع للعرض والطلب. واعتمدت الرؤية الأمريكية في تبرير رفضها لقرار خفض إنتاج النفط، بأن ارتفاع أسعار النفط قبل الأزمة المالية أدى إلى تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي.[5]

(١) أوبك، النشرة الفصلية «ضمان الاستثمار» عدد يناير – مارس ٢٠٠٩م، ص ٧.
(٢) أوبك، تقرير الأمين العام الخامس والثلاثين، مصدر سابق.

(٣) جريدة الشرق الأوسط ٢٩ /٢٠٠٩/٥م:
http://www.aawsat.com/details.asp?section=6&article=521124&issueno=11140
تاريخ الزيارة ٢٠٠٩/٨/١٧م.

(٤) جريدة الشرق الأوسط، ٢٠٠٩/٣/١٥م.
http://www.aawsat.com/details.asp?section=6&article=511046&issueno=11065
تاريخ الزيارة ١٧ /٢٠٠٩/٨/م.

(٥) تنديد أمريكي بقرار أوبك خفض الإنتاج: http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/news/newsid_7688000/7688340.stm
تاريخ الزيارة ٢٠٠٩/٨/١٤م.

٢- توجد ممارسات من قبل الدول الغربية على الدول المنتجة للنفط، ومنها دول الخليج العربي، بخصوص زيادة معدل النضوب[١] من ٢٪ إلى ما يزيد عن ٦٪، من خلال ارتفاع معدلات الإنتاج، وبذلك تتقلص فترة الاحتياطيات العربية المتوقعة من ٥٠ عامًا إلى قرابة ٢٦ عامًا.

ويستلزم ذلك تحرر الإرادة النفطية العربية لاتخاذ قرارات ذاتية من أجل ترشيد الإنتاج، للحصول على مقابل مجزٍ وعادل لتلك الثروة النفطية، والتي ستزيد مع احتمالات تقليص فترة النضوب النفطي.[٢]

٣- تبلورت رؤية غربية تجاه العوائد النفطية التي حصلت عليها الدول العربية خلال سنوات ما قبل الأزمة المالية، تعتمد على الاستفادة من هذه العوائد النفطية في حل مشكلات الدول الغربية مع الأزمة المالية، وخاصة قضية السيولة.

وهو ما تم ملاحظته خلال زيارة وتصريحات كل من رئيس الوزراء البريطاني والرئيس الأمريكي الجديد لمنطقة الخليج. وتُرجمت هذه الرؤية على أرض الواقع من خلال دعوة المملكة العربية السعودية للمشاركة في اجتماعات مجموعة العشرين.[٣]

٤- تقليل الاعتماد على النفط العربي: فعلى الرغم من أن أمريكا هي صاحبة اليد الطولى في الاستفادة من النفط العربي منذ الإعلان عن اكتشاف النفط بالمنطقة مطلع القرن العشرين، وتعدد أشكال هيمنتها على نفط المنطقة العربية سياسيًا ودبلوماسيًا وعسكريًا، إلا أنها مع بداية أزمة الطاقة عام ٢٠٠٧م، ومع تداعيات الأزمة المالية العالمية منذ سبتمبر ٢٠٠٨م، لُوحظ وجود اتجاه لدى أمريكا بتقليل الاعتماد على النفط العربي، سواء من خلال إصدار قانون لتعديل استهلاك السيارات من البنزين، أو بسبب تراجع الطلب على النفط بسبب الركود الاقتصادي الذي خلفته الأزمة المالية. وتشير الأرقام الخاصة بشهر مايو ٢٠٠٩م إلى تراجع استيراد أمريكا للنفط السعودي بنحو ٣٧٪ مما كان عليه في مايو ٢٠٠٨م. وهو المعدل الذي لم تصل إليه الواردات الأمريكية منذ عقدين.

وفي نفس إطار تقليل الاعتماد على النفط العربي تتجه أمريكا لتدبير احتياجاتها من خارج المنطقة العربية؛ بسبب ارتفاع تكلفة الشحن، فتم التركيز على الاستيراد من دول إفريقية أقرب إلى أمريكا من منطقة الخليج مثل نيجيريا وأنجولا، أو من دول أمريكا اللاتينية مثل البرازيل والمكسيك، أو من جارتها الأقرب كندا.[٤]

وقد ساعد أمريكا في اعتمادها هذه السياسة الجديدة ظروف الركود الاقتصادي الذي يشهده الاقتصاد العالمي حاليًا، وكذلك تباطؤ معدلات النمو داخل أمريكا نفسها، ولكن هذه السياسة سوف يعاد فيها النظر لتقويمها في حالة تحسن مؤشرات الاقتصاد العالمي، وخروج الاقتصاد الأمريكي من كبوة الأزمة المالية. والجدير بالذكر أن سياسة تقليل اعتماد أمريكا على النفط العربي أُقِرَّت في ولاية الإدارة الأمريكية السابقة بقيادة الرئيس بوش، والذي أعلن في يناير ٢٠٠٦م أنه سيقلص اعتماد أمريكا على النفط العربي بنسبة ٧٥٪.[٥]

(١) يعرف معدل النضوب بأنه حجم الإنتاج السنوي مقسومًا على حجم الاحتياطيات التي تم اكتشافها وتنميتها.

(٢) د. حسين عبد الله، مستقبل أسعار النفط بين توقعات الوفرة والندرة، جريدة الشروق، ٢٠٠٩/٢/٢٦م.

(٣) الجارديان: العرب يرفضون أن يكونوا «بقرة حلوبًا» ٢٠٠٨/١١/٣م.
http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/press/newsid_7705000/7705436.stm
تاريخ الزيارة ٢٠٠٩/٨/١٠م.

(٤) جريدة الاقتصادية الإلكترونية، محللون: تراجع واردات أمريكا من نفط الشرق الأوسط .. سببه الأزمة والبحث عن مصادر قريبة ٢٠٠٩/٨/٣م:
http://www.aleqt.com/2009/08/03/article_259034.html
تاريخ الزيارة ٢٠٠٩/٨/١٥م.

(٥) بوش: علاج إدمان أمريكا للنفط عبر تكنولوجيا تجعل الاعتماد على الشرق الأوسط طي الماضي، جريدة الشرق الأوسط، ٢٠٠٦/٢/٢م:
http://www.aawsat.com/details.asp?section=6&article=346213&issueno=9928
تاريخ الزيارة ٢٠٠٩/٨/١٥م.

سادساً: الأداء العربي النفطي بعد الأزمة المالية العالمية:

توجد مجموعة من المحددات لبناء السياسة النفطية للدول العربية، منها ما يتعلق بعوامل داخلية مثل حاجة هذه البلدان للإيرادات النفطية، سواء لمشروعاتها التنموية أو الاستثمار في حقول النفط، أو تدبير نفقاتها الدورية الضرورية.

ومنها ما يتعلق بعوامل خارجية مثل أداء الاقتصاد العالمي ومدى حاجته للنفط، ومن ثم تحديد أسعاره دوليًا، أو وجود عوامل خارجية مؤثرة على أداء الدول النفطية الأخرى مثل الحروب أو الكوارث الطبيعية. ولكن ما يمكن التركيز عليه في توجهات السياسات النفطية العربية بعد الأزمة المالية العالمية، هو قضية سعر النفط في السوق الدولية، باعتبار أن قضية السعر حاكمة لباقي مفردات السياسة النفطية المتعلقة بالجوانب الداخلية للدول النفطية أو الخارجية منها المتعلقة بالطلب على النفط في السوق العالمي.

انهيار أسعار النفط في مطلع ٢٠٠٩م، تسبب في قرارات بالغة الصعوبة بمجال الاستثمار في الطاقة في الكويت، فكان القرار الأول هو إلغاء صفقة «دو كيميكال»، والتي كانت تقدر قيمتها بنحو ١٧ مليار دولار، كما أجلت اتفاقية إنشاء مصفاة نفط رابعة بالبلاد مع شركة يابانية كانت تكلفتها تقدر بنحو ١٥ مليار دولار.

وفيما يلي نتناول هذه العوامل بشيء من التفصيل:

١- الأسعار:

منذ وقوع الأزمة المالية العالمية، شهدت أسعار النفط انحدارًا كبيرًا عما كانت عليه في النصف الأول من عام ٢٠٠٨م، فعند النظر إلى حساب المتوسط السعري لبرميل النفط خلال شهور الفترة من أغسطس ٢٠٠٨م وحتى مايو ٢٠٠٩م، لوحظ أن الفترة من أغسطس حتى ديسمبر شهدت تغيرًا سلبيًا كان مقداره على التوالي ١٨,٨ دولار، ١٥,٦ دولار، ٢٧,٧ دولار، ١٩,٤ دولار، ١١,٢ دولار، ثم بدأت تشهد نوعًا من التحسن النسبي في الفترة من يناير إلى مايو باستثناء شهر فبراير الذي انخفضت فيه الأسعار بمقدار ٠,١ دولار عن معدلات يناير ٢٠٠٩م، أما الفترة من مارس إلى مايو فكان التحسن السعري فيها مقداره نحو ٤,٤ دولار، ٦,٨ دولار على التوالي.[١]

وعلى مدار الفترة من يونيو وحتى أغسطس ٢٠٠٩م، لُوحظ تذبذب سعر برميل النفط ما بين ٦٠ و٧٤ دولارًا، مما حمل أكثر من سيناريو لمستقبل أسعار النفط: منها عودة الصعود بناء على تحسن مؤشرات اقتصادية في بعض الاقتصادات الصاعدة واليابان، وبالتالي حلم الصعود إلى سعر ١٠٠ دولار للبرميل، أو استقرار سعر النفط عند معدل ٧٠ – ٨٥ دولارًا، وهو المعدل الذي تمنته بعض الدول الأعضاء بأوبك، واعتبرته معبرًا بشكل حقيقي عن سعر النفط، وبما لا يحمل ضررًا للمستهلكين أو المنتجين.

أما السيناريو الأسوأ فهو أن تنحدر أسعار النفط لأقل من ٥٠ دولارًا للبرميل، وهو ما اعتبره البعض مؤشرًا خطيرًا على استمرار إنتاج النفط وتغطية تكلفة الإنتاج أو تواصل عمليات الاستثمار في مجال النفط والطاقة.

والجدير بالذكر أن انهيار أسعار النفط في مطلع ٢٠٠٩م، تسبب في قرارات بالغة الصعوبة بمجال الاستثمار في الطاقة في الكويت، فكان القرار الأول هو إلغاء صفقة «دو كيميكال»، والتي كانت تقدر قيمتها بنحو ١٧ مليار دولار، كما أجلت اتفاقية إنشاء مصفاة نفط رابعة بالبلاد مع شركة يابانية كانت تكلفتها تقدر بنحو ١٥ مليار دولار.

وإن كان قرار تأجيل إنشاء المصفاة حوى أمورًا تتعلق بالشفافية الخاصة بإجراءات إبرام الصفقة، إضافة إلى تداعيات الأزمة المالية العالمية؛ إذ كان سعر النفط في هذه الفترة دون الـ ٤٠ دولارًا،

(١) أوبك، النشرة الشهرية، يوليو ٢٠٠٩م، ص٦.

في حين بنت الكويت موازنتها العامة على أساس متوسط سعر ٥٠ دولارًا للبرميل.[١]

وفي الوقت الذي تحسنت فيه الأسعار لما يزيد عن ٦٠ دولارًا للبرميل راهنت بعض التقديرات على انهيار التماسك النسبي لدول أوبك بخفض حصص الإنتاج، وذلك بناء على مؤشرات تاريخية للإنتاج[٢]، مفادها أنه في حالة تحسن الأسعار سوف يضعف الالتزام بقرارات تخفيض الإنتاج لجني أكبر قدر ممكن من الإيرادات، وبخاصة أن معظم دول أوبك تعاني من مشكلات اقتصادية، ويعتبر النفط هو سلعتها التصديرية الوحيدة أو شبه الوحيدة.

تأثر إنتاج النفط في الدول العربية بتراجع الطلب العالمي، منذ وقوع الأزمة المالية العالمية، وانعكس هذا على أداء معدلات الإنتاج في الدول العربية، فالسعودية مثلاً تراجع إنتاجها اليومي من نحو ٩,٥ مليون ب/ي، إلى نحو ٨,٥ مليون ب/ي.

ويمكن القول: إن أوبك نجحت إلى حد ما في تحسين أسعار النفط خلال عام ٢٠٠٩م، بناء على سياسة تخفيض حصص الإنتاج، على الرغم من وجود تجاوزات من بعض دولها، فخفض الإنتاج بمعدل ٤,٢ مليون ب/ي، أدى إلى تحسن أسعار النفط.

ولكن لا بد من استيعاب أن تصرف أوبك لم يكن العامل الوحيد في تحسن الأسعار؛ حيث كان هناك عامل آخر في غاية الأهمية وهو غياب المضاربة على أسعار النفط، بسبب شحّ السيولة الذي تعاني منه الدول الغربية وأمريكا، وكذلك الأسعار غير المشجعة على المضاربة في ظل تراجع معدلات نمو الاقتصاد العالمي.

٢- الإنتاج:

تأثر إنتاج النفط في الدول العربية بتراجع الطلب العالمي، منذ وقوع الأزمة المالية العالمية، وانعكس هذا على أداء معدلات الإنتاج في الدول العربية، فالسعودية مثلاً تراجع إنتاجها اليومي من نحو ٩,٥ مليون ب/ي، إلى نحو ٨,٥ مليون ب/ي. كما التزمت معظم البلدان العربية أعضاء أوبك بخفض حصص الإنتاج. إلا أن الملمح الرئيس فيما يتعلق بحجم الإنتاج هو بقاء إنتاج أوبك عند معدل ٢٨,٥ مليون ب/ي، على مدار الشهور الثمانية الأولى من عام ٢٠٠٩م -بحسب تقديرات وزارة الطاقة الأمريكية -، وإن كانت توقعات وزارة الطاقة الأمريكية تذهب إلى احتمالات أن يزداد هذا الحجم ليصل إلى ٢٩,٣ مليون ب/ي، مع نهاية عام ٢٠٠٩م.[٣] والذي يمكن رصده بخصوص السياسة النفطية فيما يتعلق بحجم الإنتاج هو ثبات سياسة تخفيض حجم الإنتاج إلى أن يشهد الطلب على النفط معدلات أكبر في ضوء تحسن أداء الاقتصاد العالمي، والوصول إلى أسعار أفضل مما هي عليه الآن.

٣- الاحتياطي:

شهد احتياطي النفط العربي خلال عام ٢٠٠٨م تحسنًا طفيفًا عن معدلات عام ٢٠٠٧م؛ حيث بلغت هذه الزيادة نسبة ٠,٤٪، فوصل حجم الاحتياطي إلى ٦٥٩ مليار برميل مقارنة بنحو ٥٦٥ مليار برميل في عام ٢٠٠٧م، وقد أتت معظم الزيادة في الاحتياطي من قبل الجماهيرية الليبية. وبحسب إحصاءات عام ٢٠٠٧م فإن السعودية تأتي في مقدمة الدول العربية التي تمتلك حصة كبيرة من إجمالي الاحتياطي العالمي من النفط بنسبة ٢٢,٨٪، تليها العراق بنسبة ٩,٩٪، ثم الكويت بحصة ٨,٨٪، ثم الإمارات بنسبة ٨,٤٪.

وكذلك كان الحال بالنسبة لزيادة الاحتياطيات

(١) الشرق الأوسط، محللون: إلغاء الكويت لصفقة «داو» صفعة لخطة الدولة لجذب الاستثمارات وتنويع الاقتصاد: ٢٠٠٩/١/١م:
http://www.aawsat.com/details.asp?section=6&article=501124&issueno=10992
تاريخ الزيارة ٢٠٠٩/٨/١٠م.

(٢) جريدة الجريدة، توقعات برفع إنتاج أوبك هذا العام بواقع ٤٢٠ ألف برميل يوميًا ٢٠٠٩/٨/١٣م.
http://www.aljarida.com/aljarida/Article.aspx?id=446123
تاريخ الزيارة ٢٠٠٩/٨/١٥م.

(٣) المصدر السابق.

العربية مـــن الغاز؛ حيث وصـــل الاحتياطي في عام ٢٠٠٨م إلى ٥٣٧ تريليون متر مكعب، في حين كان في عام ٢٠٠٧م نحـــو ٥٣٦ تريليون متر مكعب، وتحققت هذه الزيادة في كل من مصر وسوريا.[١]

ووفق الأرقام الخاصة بأبريل ٢٠٠٩م فقد زاد المخزون التجاري العالمي من النفط في نفس الشهر بمعدل ٢٣ مليون برميل عن مستويات شهر مارس من نفس العام، ليصل المخزون إلى نحـــو ٥١٦٩ مليون برميل، وبذلك تصل معدلاته لزيادة قدرها ١٤٠ مليون برميل، مقارنة بما كان عليه في نفس الشـــهر عـــام ٢٠٠٨م، وبذلك يكفي هذا المخزون استهلاك ٧٢ يومًا.[٢]

ويمكن توقع مســـار السياســـة النفطية فيما يتعلق بالفائض أنه ســـيحافظ على نفس المعدلات في ظل الأســـعار الحالية للنفط، واســـتمرار انخفاض قيمة الـــدولار؛ حيث يـــرى البعض أن الاحتفـــاظ بالنفط في باطـــن الأرض أفضل من الاحتفاظ بأوراق نقدية تتعرض قيمتها دومًا للتراجع.

٤- التصدير:

على مـــدار الفترة من عـــام ٢٠٠٠ - ٢٠٠٧م بلغت الصـــادرات النفطية العربية مـــا بين ٣٦٪ - ٣٩٪ من حجم الصادرات العالمية، وقد شهد عام ٢٠٠٤م ذروة الصـــادرات النفطية العربية، حيـــث بلغت الصادرات العربية ما نسبته ٣٩٪ من الصادرات العالمية. وانعكس هذا بدوره على إيـــرادات الصادرات النفطية العربية في ظل تصاعد أســـعار البترول، فبعد أن كان نصيب الصـــادرات النفطية العربية نحو ١٨٨ مليار دولار في عام ٢٠٠٠م وصل إلى نحو ٤٥٠ مليار دولار في نهاية عام ٢٠٠٧م.[٣]

وقد توقعت وكالة الطاقـــة الدولية أن يزيد الطلب على النفط حتى عـــام ٢٠١٤م بمعدل ٠,٦٪ عما هو عليه الآن. وبالتالي سيصبح حجم الطلب العالمي على النفـــط في حدود ٨٩ مليون ب/ي، في حين يبلغ الآن نحـــو ٨٥ مليون ب/ي، ويمثل هـــذا التقدير حالة من التفاؤل لأداء النمو الاقتصـــادي العالمي، بينما هناك احتمال آخر أكثر تشـــاؤمًا وضعته الوكالة أيضًا، وهو أنه في حالة استمرار الانكماش في الاقتصاد العالمي فســـوف تتراجع معدلات الطلب على النفط لتستقر عند ٨٤,٩ مليون ب/ي في عام ٢٠١٤م.[٤]

وفي ضوء هذه التوقعات يمكن قراءة أداء الصادرات النفطيـــة العربية؛ حيث يمكن القول بأنها لن تشـــهد معدلات أفضل مما هي عليه خلال شهور عام ٢٠٠٩م. وأن التحســـن في حالة حدوثه سيكون ضعيفًا، فوفق تقديرات مؤسســـة أويل البريطانية ستكون صادرات أوبـــك خلال أغســـطس ٢٠٠٩م في حـــدود ٢٢,٥٣ مليـــون ب/ي، بعد أن كانـــت ٢٢,٤٦ ب/ي في بداية الشهر نفسه.[٥] ويرجع هذا التحسن الطفيف في أداء صـــادرات النفط العربي إلى زيادة الطلب على النفط في كل من الصين والهند.

وتزامنًا مع انخفاض أســـعار النفـــط منتصف يناير ٢٠٠٩م توقعت إدارة معلومات الطاقة الأمريكية أن تصل صادرات أوبك خلال عام ٢٠٠٩م لنحو ٣٨٧ مليار دولار، على أن تشهد في عام ٢٠١٠م زيادة يصل مقدارها ٥٢٦ مليـــار دولار، بناء على توقعات تحســـن أداء الاقتصاد العالمي، وبالتالي تحسن الطلب على النفط.[٦]

(١) أوبك، تقرير الأمين العام، مصدر سابق.
(٢) أوبك، النشرة الشهرية، يوليو ٢٠٠٩م، ص ١١.
(٣) أوبك، تقرير الأمين العام، لعام ٢٠٠٨م، ص ٣٦ و٤٠ .

(٤) أســـعار النفـــط تقلص ارتفاعاتها بعـــد بيانات المخـــزون الأمريكي، ٢٠٠٩/٨/١٩م.
http://www.moheet.com/show_news.aspx?nid=274778&pg=3
تاريخ الزيارة ٢٠٠٩/٨/١٩م.
(٥) رويتر، أويل موفمنتس: صادرات أوبك تواصل الارتفاع في أغســـطس، ٢٠٠٩/٨/١٣م.
http://ara.reuters.com/article/businessNews/idARACAE57-C0TI20090813
تاريخ الزيارة ٢٠٠٩/٨/١٨م.
(٦) جريـــدة الاقتصادية الإلكترونية، صادرات أوبك دون ٤٠٠ مليار دولار في ٢٠٠٩م:
http://www.aleqt.com/2009/01/14/article_184235.html
تاريخ الزيارة ٢٠٠٩/١/١٤م.

سابعاً: كيفية تحقيق الاقتصادات العربية لأقصى استفادة من الثروة النفطية خلال المرحلة المقبلة:

لا يزال النفط هو عصب الاقتصاد العربي، وفي الصدارة منه الاقتصادات الخليجية، التي يشكل النفط ما يزيد عن ٩٠٪ من ناتجها الإجمالي، وظهرت أهمية النفط لدول المنطقة بعد وقوع الأزمة المالية العالمية من خلال ميزة الوفرة المالية التي أتاحتها السنوات الخمس السمان ٢٠٠٣- ٢٠٠٨م، فقد تمكنت الدول من خلال زيادة احتياطياتها من النقد الأجنبي، أو من خلال معدلات السيولة المرتفعة بأجهزتها المصرفية، من تخفيف وطأة الأزمة المالية، وتقديم الدعم للعديد من القطاعات، أو على أقل تقدير عدم الشعور بوقع أزمة السيولة كما حدث في الاقتصادات الغربية.

ولكن لا بد أن يؤخذ في الاعتبار أن المرحلة المقبلة تتطلب أن تعيد الدول العربية النفطية حساباتها في أوضاعها الاقتصادية بشكل عام، وفي أوضاعها النفطية بشكل خاص، حتى يمكنها تحقيق أقصى استفادة من هذه الثروة التي امتد عطاؤها عبر القرن العشرين، ويتوقع لها أن تستمر حتى منتصف القرن الحادي والعشرين.

ويمكن التدليل هنا على كون النفط هو عصب الاقتصاد العربي من خلال مؤشرات نصيب النفط في الناتج المحلي الإجمالي، أو نصيبه في إجمالي الصادرات العربية، فبحسب تقديرات عام ٢٠٠٧م بلغت نسبة مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي العربي نحو ٤٠٪، أما نصيبه من إجمالي الصادرات في نفس العام فكان نحو ٧٥٪. [1]

ولكي تحقق الاقتصادات العربية أقصى استفادة من الثروة النفطية يجب عليها مراعاة ما يلي:

١- التخلي عن النظر إلى الأزمة المالية العالمية على أنها أزمة غربية من حيث النشأة والتأثير، أو التعامل معها في إطار أن التأثر بها طفيف، وأن أسبابها لم تكن موجودة في الاقتصادات العربية بنفس القدر الذي أحدث الأزمة في الغرب. وبالتالي فعلى الدول النفطية أن تعيد النظر في مؤسساتها الاقتصادية، ووضع الضوابط اللازمة لسلامة عمل هذه المؤسسات في ضوء الدروس المستفادة من الأزمة المالية العالمية، وبخاصة تلك المتعلقة بالقطاع المالي.

٢- ثمة جهود مبذولة لتغيير بنية الاقتصاد في بعض الدول النفطية العربية، من أجل الوصول لاقتصاد قائم على التنوع، وعدم الاعتماد بشكل رئيس على النفط، ولكن هذه الجهود لازالت محدودة الأثر، كما أنها اعتمدت بشكل رئيس على تبني وسائل وآليات منقولة حرفيًا من الاقتصادات الغربية، وبخاصة في مجال النشاط الخدمي والمالي.

في حين أن التنوع المقصود أو المبتغى هو ما يؤدي إلى تعظيم دور كافة الموارد الاقتصادية للبلدان النفطية العربية (البشرية، الطبيعية، المالية)، وذلك من أجل تلافي سلبيات الفترة الماضية التي لُوحظ فيها تدني المشاركة البشرية في الأداء الاقتصادي، وبخاصة داخل بلدان الخليج؛ حيث العزوف عن العمل الفني والمهني، ووجود نظم تعليمية قائمة على السلبية الكبرى في كافة نظم التعليم العربية، وهي الفصل بين متطلبات سوق العمل ومخرجات المؤسسات التعليمية.

٣- انتشرت عبر السنوات الماضية مقولة أن «النفط أصبح سلعة دولية»، وهناك جهود لترسيخ هذه المقولة باعتبارها مسلَّمة حاكمة لاقتصادات النفط. وهى مقبولة إلى حد ما في بعض جوانبها، ومرفوضة في كثير من الجوانب. فقبولها من باب أن النفط لا يزال هو عصب الحضارة التي نعيشها؛ حيث عجزت وسائل الطاقة البديلة عن أن تكون بديلاً اقتصاديًا كاملاً للنفط، ومن هنا فمن الواجب الحضاري أن تستمر الدول النفطية العربية في إمداد العالم بما لديها من ثروات نفطية.

(١) صندوق النقد العربي وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٨م.

ولكن هذه المقولة مرفوضة من عدة جوانب أهمها:

١- أن الغرب لا يتعامل مع ما يملكه من الثروات، وبخاصة التكنولوجية منها، على أنها أصبحت سلعة دولية، فسعى لتطبيق شَرِه لاتفاقيات الملكية الفكرية لحماية مبتكراته، فضلاً عن التعتيم المقصود، وتعويق نقل التكنولوجيا إلى الدول العربية وغيرها من الدول النامية.

٢- لا يعني كون النفط أصبح سلعة دولية، أن يُجرَّد العرب من استخدامه على الصعيد الاقتصادي والسياسي، فالتكنولوجيا الغربية توظف في مجالات الاقتصاد والسياسة الدولية بشكل كبير. ومن هنا فإن على الدول النفطية العربية ألا تقبل عبارة أن «النفط أصبح سلعة دولية» على إطلاقها، وخاصة إذا ما كان الهدف استنزاف هذه الثروة.

لا يعني كون النفط أصبح سلعة دولية أن يُجرَّد العرب من استخدامه على الصعيد الاقتصادي والسياسي، فالتكنولوجيا الغربية توظف في مجالات الاقتصاد والسياسة الدولية بشكل كبير ومن هنا فإن على الدول النفطية العربية ألا تقبل عبارة أن «النفط أصبح سلعة دولية» على إطلاقها، وخاصة إذا ما كان الهدف استنزاف هذه الثروة.

ويمكن في هذا السياق عقد مقارنة بين سلوك الغرب تجاه إنتاج الوقود الحيوي إبان أزمة الغذاء في عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨م، -حيث ضرب عرض الحائط بكافة النداءات الدولية من قِبَل الدول الفقيرة والنامية بالتوقف عن استخدام الغذاء الآدمي في إنتاج ذلك الوقود- وبين ما يحاول البعض تأصيله بتخلي العرب عن التوظيف السياسي والاقتصادي للنفط العربي.

ويتطلب ذلك الأمر من الدول النفطية العربية أن تعيد ترتيب أجندة مصالحها الاقتصادية والسياسية، وتستخدم النفط في تحقيقها، ولكن في إطار جماعي عربي إسلامي، وفي ضوء تبادل المصالح.

٣- آن الأوان لتعيد الدول النفطية العربية النظر في دور الشركات الأجنبية، وبخاصة الغربية منها، في استكشاف وإنتاج النفط، فلا تزال هذه الشركات تحصل على عائد ضخم من جراء هذه المشاركة، ويتطلب هذا توفير الكوادر البشرية والتكنولوجيا المناسبة. ولا شك أن هذا الهدف يصلح على المديين متوسط وطويل الأجل. وهنا نجد أن دور الجامعات العربية ومؤسسات التمويل مطالبة بتنسيق وتوحيد جهودها للوصول إلى هذا المطلب.

٤- إن قضية ربط تسعير النفط بالدولار في السوق الدولية تطرح نفسها بقوة، في ظل القراءة التاريخية لهذه العلاقة غير المنصفة، ففي التاريخ القريب جدًّا منذ عام ٢٠٠٣م، ونحن نلمس الأضرار التي أحدثها تخفيض قيمة الدولار، وتراجعه أمام العملات الدولية الأخرى، وهو ما يعني انخفاضًا حقيقيًّا لإيرادات البترول مهما ارتفع سعرها السوقي، وقد زاد من حجم هذه المشكلة، انخفاض أسعار الفائدة بالسوق الأمريكية على الودائع، مما نتج عنه:

تدني العائد على الاستثمارات النفطية التي تمركزت بشكل كبير في تلك السوق. وتوجيه العديد من المؤسسات التمويلية لدعم المضاربات في سوق النفط؛ لتُحدِث موجة من التضخم في الاقتصاد العالمي، تفاقمت معها معدلات التضخم في البلدان العربية، حتى وصل متوسطه بدول الخليج خلال عام ٢٠٠٨م إلى نحو ١٠٪ بعد أن كان لا يتجاوز نحو ٣٪ في أحسن الأحوال مطلع العقد الأول من القرن الحادي والعشرين.

وعلى الدول العربية النفطية أن تسعى لفك هذا الارتباط، وتجعل تسعير أو تقويم سعر النفط بأكثر من عملة دولية، أو بعملة لها حظ أكبر من الاستقرار خلال الفترة القادمة، ويدعم هذا المطلب سعي الصين وغيرها من البلدان المتضررة من الأزمة المالية العالمية لإيجاد عملة بديلة للدولار في التسويات الدولية، وهو ما تقاومه أمريكا منذ أن تقدمت به الصين كمقترح قبل انعقاد قمة العشرين في أبريل من عام ٢٠٠٩م.

٥- أظهـرت الأزمـة المالية العالمية وجـود الكثير من الأخطاء فـي الاسـتثمارات النفطية الخارجية، وبخاصة تلك الموجـودة في أمريكا والغرب، سـواء على صعيـد مجالات الاسـتثمار (البورصات والقطـاع العقاري) أو تركزها في نطاق جغرافي محدود. فالاسـتثمارات النفطيـة العربية -التـي ذهبت بعض التقديرات إلى وصولها لنحـو ٣ تريليونات دولار- مُنِيَت بخسـائر بلغت نحو ٥٠٪ من قيمتها بسبب الأزمة المالية العالمية، ويتطلب هذا الأمر الاسـتفادة من التجربة الصينية، التي عمدت إلى الانتشـار إفريقيًا وآسيويًا في شكل استثمارات مشتركة أو منفردة داخل هـذه الدول، في محاولة للفكاك مـن أزمة الارتباط بأذون الخزانة أو السـوق الأمريكي، ومن أجل تحويل ما لديها من أوراق نقدية إلى أصول رأسمالية.

٦- على الرغم من فشل مشروع التكامل الاقتصادي العربي على مدار نحو سـتة عقـود، إلا أنه -وبعيدًا عن الشعارات- أصبح ضرورة ملحة، وبخاصة في ظل نجاح تجارب تكاملية أخـرى لا تملك مقومات نجاح التجربـة، كما هو الأمر في العالم العربي. فضلاً عن الدوافـع الاقتصادية التي تعيشـها المنطقة العربية؛ حيـث معدلات البطالة الأعلى في العالم، سـواء بين الشـباب أو غيرهم من باقي قوة العمل. أو من حيث اعتمـاد العالم العربي على الخارج في احتياجاته من الغذاء والدواء والسلاح، وهي في مجملها أمور تتعلق بالأمن القومي للعالم العربي.

وحتى لا يكـون هذا المطلب مجـرد اتجاه عاطفي، فعلـى الحكومات العربية الاسـتفادة من هذه الفرصة التاريخيـة التي تتيح وفرة مالية عربية، من خلال إزالة معوقات الاسـتثمارات البينية العربية، وتقديم حوافز حقيقية، والقضاء على البيروقراطية لنجاح واسـتقرار الاستثمارات العربية بها، وقبل هذا وبعده لا بد من أن يتوافر الشرط الأساسـي وهو الإرادة السياسية لهذا التكامل العربي ولاجتذاب الاستثمارات العربية البينية.

ويتوقع أنه مع حلول عام ٢٠٢٠م سـوف يرتفع الطلب على النفط فـي البلـدان العربية المصدِّرة للنفط، ليصل إلى ما يقارب ١٠٪ من حجم الطلـب العالمي، في حين لا تتجاوز هذه النسبة الآن سوى ٤٪. ويرجع ذلك للزيادة السـكانية المطـردة، وللتوسـع الذي تشـهده مشـروعات التنمية بهـذه البلدان. والمطلب الذي يفرض نفسه هنا هو أن يؤخذ في الاعتبار احتياجات المرحلة المقبلة من خلال ترشيد سياسات إنتاج واستهلاك وتصدير النفط.

على الرغم من فشل مشروع التكامل الاقتصادي العربي على مدار نحو ستة عقود، إلا أنه -وبعيدًا عن الشعارات- أصبح ضرورة ملحة، وبخاصة في ظل نجاح تجارب تكاملية أخرى لا تملك مقومات نجاح التجربة، كما هو الأمر في العالم العربي.

خاتمة

في ظل الأحداث التاريخية الكبرى، تجد الأمم نفسها مطالَبة بالوقوف أمام سياساتها المختلفة لتجري عليها عمليـات تقويم، وفي ظل الأزمـة المالية العالمية التي نعيشـها منذ الربع الأخير من عام ٢٠٠٨م، يصبح من الضرورة بمكان أن يكون للعرب سياسات واضحة في مجال النفط؛ حيث إنه لا يزال يمتلك ميزة تنافسـية في مجال الطاقة، وخاصة في ظل تراجع أسعاره بعد الأزمة الماليـة العالمية، وتوجُّه العديد من المسـارات نحو إنتاج الوقود الحيوي أو غيره من مصادر الطاقة البديلة، وبعدما تراجع الطلب العالمي على النفط منذ وقوع الأزمة بسبب تراجع أداء الاقتصاد العالمي.

وعلـى الرغم ممـا أحدثته الأزمة الماليـة العالمية في سـوق النفط، وما ألمَّ بالـدول النفطية من وقوع خسائر ملموسة في إيراداتها النفطية، أو استثماراتها في الخـارج، فإن الأزمة أتاحت للدول العربية فرصة تاريخية، تتمثل في إعادة توظيف ورقة النفط اقتصاديًا وسياسيًا، ويمكنها أن تنجز خطوات جيدة على مسار التكامل الاقتصادي العربي، إذا ما صدقت النوايا.

أما إذا ظـــل الحال على ما هو عليه من أداء يفتقد إلى الرؤيـــة الجماعية، ويعتمد على المصالح القطرية الضيقة، فســـيعطي ذلـــك الفرصة للـــدول الغربية والمســـتهلكة للنفط أن تفـــرض مخططاتها للحصول على النفط وفق شروطها ومصالحها التي تمثل طرفًا واحـــدًا، وبذلك تضيع على العرب فرصة تاريخية قد لا تتكرر.

وإذا كان النفط العربي يمثل نســـبة ٧٥٪ من إنتاج منظمة الأوبك، التي تعتبر أحد المحاور الرئيســـة في ســـوق النفط، فإن هناك دولاً أخرى تمثل مركز ثقل في ســـوق النفط، مثل روسيا، التي نجحت من خلال النفط أن تعيد هيبتها السياســـية، وأن توظف ثرواتها مـــن النفط والغـــاز في تحقيق العديـــد من المصالح السياسية والاقتصادية.

لقـــد آن الأوان ليكـــون لمعادلة السياســـة النفطية طرفان، وأن يكون التأثير متبادلاً، بعد أن ظل التأثير خلال السنوات الماضية من طرف واحد، بعد أن نجحت الدول الغربية وأمريكا في أن تجعل دور الدول العربية في معادلة النفط مجرد المتغير التابع. وســـوف يكون دور الدول العربية أكثر تأثيرًا في هذه المعادلة، إذا ما نجحت في تغيير هيكل البنى الاقتصادية بداخلها، وأن يكون النفط هو أحد مواردها الاســـتراتيجية، وليس المورد الوحيد الذي تعتمد عليه في مجمل مســـاراتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

معلومات إضافية

ثروة المسلمين من النفط (معلومات وإحصاءات)

وفقًـــا لإحصاءات عالمية، تمتلك الدول العربية المنتجة للبترول ٦٤٣,١ مليار برميل من البترول الخام بنســـبة ٦٢,١٪ من الاحتياطي العالمي، وتنتج نحو ٢١ مليون برميل يوميًا، بنسبة ٣١,٥٪ من الإنتاج العالمي، وتصدِّر نحو ١٧,٥ مليون برميل من هذا الإنتاج يوميًا.

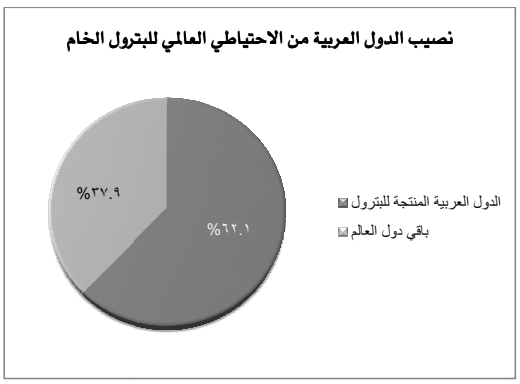

وإذا أضفنـــا إيران إلى الـــدول العربية، فإن الاحتياطي النفطي يرتفع إلـــى ٧٣٣,١ مليار برميل، بما يوازي ٧٠,٨٪ من الاحتياطي العالمي، ويصل الإنتاج إلى ٢٤,٦ مليون برميل يوميًا بنســـبة ٣٦,٧٪ من الإنتاج العالمي، ويرتفع التصدير إلى نحو ٢٠ مليون برميل يوميًا.

وهناك دول إســـلامية أخرى تمتلك احتياطيات نفطية متوســـطة، مثل: نيجيريا، وإندونيسيا، وماليزيا، ودول وســـط آســـيا المحيطة ببحر قزوين، إضافة إلى البترول الإفريقي المنتَج من بعض الدول الإسلامية (السودان – غينيا) الذي بدأ يلعب دورًا في الســـاحة العالمية، والذي تؤكد التوقعات الرســـمية الأمريكية أن الولايات المتحدة ســـتعتمد على حوالي ٢٠٪ من احتياجاتها النفطية منه خلال العقد المقبـــل، ويتوقع «مجلس المعلومات القومي الأمريكي» أن ترتفع هذه النسبة إلى ٢٥٪ بحلول عام ٢٠١٥م.

بل إن الإحصاءات الصادرة من الإدارة الأمريكية لشئون النفط والطاقة تؤكد عمل كافة الترتيبات لرفع نسبة الاستيراد الأمريكي من النفط الإفريقي إلى ٥٠٪ من مجموع النفط المستورد بحلول العام ٢٠١٥م!

وفي المقابل تمثل الولايات المتحدة أكبر مســـتورد للنفط في العالم؛ حيث شـــكَّلت وارداتها –حســـب البيانات الأمريكيـــة– عن النصف الأول من عام ٢٠٠١م نحو ٦٣,٢٪ من إجمالي الواردات الدولية من النفط، وتســـتورد وحدها يوميًا نحو ١٢ مليون برميل يوميًا، منها ٣ ملايين برميل من الدول العربية، وعلى رأســـها السعودية التي تستورد منها ١,٨ مليون برميل يوميًا.

وهناك تقديرات حديثة (عام ٢٠٠٨م) تؤكد أن الولايات المتحدة لديها ٢١ مليار برميل احتياطي نفطي، وهي تحتاج إلى ١٧ مليون برميل يوميًا في حين يبلغ إنتاجها ســـبعة ملايين برميل يوميًا، مما يعني أنها مع حلول عام ٢٠٢٠م ستســـتورد ٦٦٪ من احتياجاتها النفطية من البترول، وهو ما يفسِّر حالة اللهفة والاحتياج لبترول الشرق الأوسط، وخاصة بترول العراق.

ويتوقع أن إنتاج العالم من النفط في عام ٢٠٢٠م سيبلغ ٩٢ مليون برميل يوميًا، بينما ستبلغ متطلبات الطاقة في ذلك الحين ١١١ مليون برميل، مما يعني وجود فجوة تبلغ نحو ١٩ مليون برميل، كما أن الصين العملاق الآسيوي التي تستهلك حاليًا حوالي سبعة ملايين برميل في اليوم، تستورد منها بين ٣,٥ إلى ٤ ملايين برميل، كل ما سبق يدل على أن الطلب على البترول العربي سيزيد مستقبلاً.

ووفقًا لآخر إصدارات «التقرير الاقتصادي العربي الموحد» -الصادر عن كل من: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وصندوق النقد العربي، ومنظمة الأقطار العربية المُصَدِّرة للبترول (الأوبك) عام ٢٠٠٦م- يمثِّل الاحتياطي العربي من النفط ٥٩٪ من الإجمالي العالمي؛ حيث ارتفعت الاحتياطيات النفطية المؤكدة في الدول العربية بنسبة ٠,٩٪ لتبلغ ٦٦٧,٣ مليار برميل.

كما شكَّلت احتياطيات الغاز الطبيعي في الدول العربية ما نسبته ٢٩,٤٪ من الإجمالي العالمي.

ووفقًا لأرقام التقرير الاقتصادي الأخير الصادر عام ٢٠٠٦م، فقد ساهمت الدول العربية بنسبة ٣١,٧٪ من إجمالي إنتاج العالم من النفط؛ حيث بلغ إنتاجها حوالي ٢٢,٨ مليون برميل، كما بلغ إنتاجها من الغاز المسوق نحو ٣٢٠ مليار متر مكعب، أي ما يشكِّل حوالي ١١,٤٪ من الإجمالي العالمي.

ومن منظور مستقبلي، فإن من المتوقع أن ترتفع الإمدادات العالمية من النفط من ٨٤,٣ مليون برميل عام ٢٠٠٥م إلى ٩٦,٥ مليون برميل عام ٢٠١٠م، أي بمعدل زيادة سنوية يُقَدَّر بنحو ٢,٧٪، وسوف تساهم الدول العربية الأعضاء في أوبك بتوفير حوالي ٢٨,٣ مليون برميل عام ٢٠١٠م، لترتفع حصتها من إجمالي الإمدادات العالمية إلى ٢٩,٣٪ عام ٢٠١٠م، أي حوالي ثلث الإنتاج العالمي.

هذا مع الأخذ في الاعتبار أن نسبة إنتاج الخليج العربي من النفط بالنسبة للإنتاج العالمي تختلف من وقت إلى آخر، ففي عام ١٩٧٥م كان الخليج ينتج ٤٠٪ من الإنتاج العالمي الذي كان يقدر وقتها بـ٥٢ مليون برميل يوميًا، وهو ما تراجع لاحقًا إلى ٣٠٪ أو أقل حاليًا من الإنتاج العالمي المقدَّر بـ٧٧ مليون برميل يوميًا.

كما أن نحو إحدى عشرة دولة من الدول العربية فقط منتجة للنفط، أي أن نحو ٥٠٪ من الدول العربية لا تنتج النفط، أو تنتج كميات ضئيلة لا تكفي للاستهلاك الذاتي، أو تقوم على استيراده من الخارج، وعلى رأس هذه الدول: المغرب، تونس، سوريا، موريتانيا.

المصدر:

محمد جمال عرفة، نفط المسلمين.. آليات جديدة لسلاح قديم، سلسلة رؤى معاصرة العدد ٥، المركز العربي للدراسات الإنسانية، ٢٠٠٨م.